هدنة هشة والأسواق تترقب

www.alamalmal.net

ندعم قرارك

عالم المال

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 886 • الأحد 12 ابريل 2026 م

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

أسعار الكهرباء تصدم السوق والتجار يحذرون من تصاعد الضغوط على تكاليف الإنتاج

في حضور رئيس الوزراء..

«بولي سيرف» تطلق مشروعا لتعزيز صناعة الكيماويات باستثمارات 215 مليون دولار

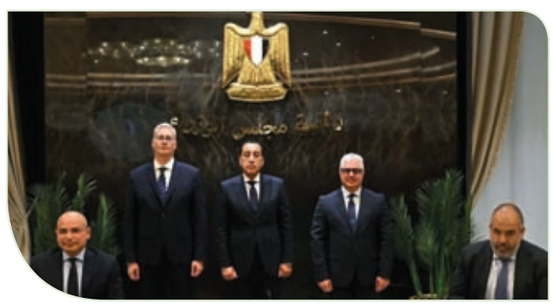

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع عقد مشروع شركة «بولي سيرف» المصرية للكيماويات، المقرر إقامته بمنطقة السخنة الصناعية المتكاملة التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وذلك بحضور المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

ووقع العقد كل من مصطفى شيخون، نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لشئون الاستثمار والترويج، ومصطفى الجبلي، الرئيس التنفيذي لشركة «بولي سيرف» المصرية للكيماويات.

ومن المقرر إقامة مشروع شركة «بولي سيرف» المصرية للكيماويات، على مساحة ٦٥٠ ألف م٢ بمنطقة السخنة الصناعية المتكاملة التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وذلك بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٢١٥ مليون دولار، بنسبة ٤٠% تمويل ذاتي، وطاقة إنتاجية للمشروع تصل إلى ٣,٥ مليون طن سنويا، ويتيح نحو ٥٠٠ فرصة عمل مباشرة.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي، عقب مراسم التوقيع، إلى أن توطين مثل هذه الصناعات له عظيم الأثر على الاقتصاد الوطني؛ حيث ينعكس في خفض الفاتورة الاستيرادية، فضلا عن تعزيز الصادرات المصرية للخارج، لافتا إلى أن الجهود الحثيثة التي تقوم بها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تمثل حافزا للمستثمرين للاستفادة مما تقدمه من بيئة مهيئة لأداء الأعمال، مشددا على أن الحكومة المصرية ماضية في دعم جهود جذب مشروعات القطاع الخاص ذات القيمة المضافة العالية، منوها إلى أن هذا النوع من الصناعات يسهم في تعميق المكون المحلي في الصناعة، فضلا عن تعزيز تنافسية المنتج المصري في الأسواق الإقليمية.

وأوضح وليد جمال الدين، أن المشروع الجديد في مجال الكيماويات يمثل دعما مباشرا لقطاعي الخدمات البترولية والتنمية الزراعية، مؤكدا أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تولي اهتماما متزايدا بتنوع الاستثمارات التي تسعى لجذبها لتحقق التكامل الاقتصادي وفق الرؤية الاستراتيجية للهيئة التي تستهدف توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا وتعزيز الأنشطة اللوجستية والخدمية في ٢١ قطاعا متنوعا، بالاستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للهيئة على جانبي قناة السويس، الذي يسمح بالنفاذية الكاملة لمختلف الأسواق الإقليمية والدولية.

إيهاب سعيد:
توقف المعارك يعيد التوازن لأسواق النفط والحذر ضروري

المؤشر ص 05

رئيس شعبة الدواجن:
الوسطاء يرفعون الفجوة السعرية إلى 30 % والبورصة السلعية ضرورة ملحة

استثمار زراعي ص 04

قيد مؤقت لـ6 شركات..

خطة حكومية لإدراج 20 شركة جديدة في البورصة قبل نهاية أبريل

وافق مجلس إدارة البورصة على القيد المؤقت لعدد ٦ شركات حكومية من قطاع الأعمال لمدة ستة أشهر، هي: النصر للتعدين، والإسكندرية للحراريات، والنصر لصناعة الزجاج والبلور، والمصرية لصناعة المواسير والصناعات الأسمنتية، وشركة النهضة للصناعات، والمصرية للسبائك الحديدية.

وعلى هامش مؤتمر صحفي في مقر البورصة بمناسبة القيد المؤقت للشركات، قال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن القيد المؤقت لـ٦ شركات ضمن برنامج الطروحات الحكومية خطوة مهمة لدعم جاهزية الشركات قبل القيد النهائي، وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية أمام المستثمرين.

وأضاف عزام، أن هذه الشركات ستظل مقيدة قيدا مؤقتا لمدة ٦ أشهر، موضحا أن الهيئة تنظر إلى هذه الفترة باعتبارها مرحلة تدريب وتأهيل عملي للشركات، بما يساعدها على التكيف مع متطلبات السوق وقواعد القيد والإفصاح، والتعرف على أسس إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المعتمدة، وذلك بالاستعانة بمراقبي حسابات معتمدين لدى الهيئة.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن الهدف من هذه المرحلة هو أن تدخل الشركات مرحلة القيد النهائي بعد انتهاء الأشهر الستة، وهي أكثر جاهزية وقدرة على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي والتشغيلي، بما يعزز من كفاءة عملية الطرح.

وأكد عزام أن القيد المؤقت يمنح الشركات أيضا فرصة مهمة للظهور بشكل أوضح أمام مجتمع الاستثمار، بما يشمل المستثمرين وصناديق الاستثمار وبنوك الاستثمار، وهو ما يسهم في زيادة التعريف بها ورفع مستوى الاستعداد لعمليات الطرح المرتقبة، مشددا على أن الهيئة والبورصة المصرية ستقدمان الدعم الفني اللازم للشركات المقيدة قيدا مؤقتا، لمساعدتها على توفيق أوضاعها واستكمال متطلبات القيد النهائي بنجاح.

بدوره أكد هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس وحدة الشركات المملوكة للدولة، على أن الحكومة تعمل حاليا على تجهيز نحو ٢٠ شركة تمهيدا لقيدها في البورصة المصرية، ضمن تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، تنتمي إلى قطاعات الكيماويات، والصناعات المعدنية، والتشييد، والغزل والنسيج، والسياحة، والأدوية.

وشدد على أن قيد الشركات في البورصة لا يعني بيعها، بل يستهدف تعزيز الحوكمة والشفافية، وتنظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، اتساقا مع وثيقة سياسة ملكية الدولة، مؤكدا أن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب وجود معايير واضحة للإفصاح والانضباط المالي.

وأكد أن صندوق النقد الدولي لا يتدخل في برنامج الطروحات الحكومية، لكنه أشاد بخطوات الحكومة نحو حوكمة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر قيد الشركات في البورصة، مشيرا إلى أنه يجرى وضع اللمسات النهائية لسياسات ملكية الدولة وسيتم الإعلان عنها قريبا.

ومن ناحيته قال محمد صبري، نائب رئيس البورصة المصرية، أن قيد هذا العدد من الشركات الحكومية يمثل إضافة نوعية للسوق، سواء من حيث تنوع القطاعات أو ضخامة حجم الأعمال، مؤكدا استمرار البورصة في تطوير بنيتها التحتية ونظم التداول بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

زياد الحامدي

إسلام عزام:
القيد المؤقت تمهيد عملي للطرح

هاشم السيد:
الطروحات حوكمة وليست بيعا

ضغوط التكلفة والتباطؤ المرحلي يعيدان رسم خريطة سوق العقارات

عقارات ص 08

إدارات مكافحة الاحتيال بالبنوك صمام أمان للرقمنة المصرفية وحماية ثقة العملاء والمستثمرين

بنوك ص 07

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

المهندس علاء كمال المدير العام المصري لـ«INP الألمانية»
ونائب رئيس الغرف الألمانية العربية للصناعة:

استثمارات الشركة في مصر تتراوح بين 30 و40 مليون يورو.. ونجهز منطقة تصنيع جديدة في برج العرب

- هناك شراكات استراتيجية جديدة قيد التفاوض وتأجيل الإعلان بسبب الأوضاع الحالية
- ألمانيا تعاني نقصًا حادًا في العمالة ومصر مرشحة لتكون موردًا رئيسًا لها

أكد المهندس علاء كمال، المدير العام لشركة INP الألمانية المصرية المتخصصة في التصميمات الهندسية والخدمات، ونائب رئيس الغرف الألمانية العربية للصناعة والتجارة، أن الغرف الألمانية العربية لعبت دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الألمانية إلى مصر خلال السنوات الأخيرة، رغم تباطؤ وتيرة النتائج بفعل الأزمات العالمية، كاشفًا عن توجه جديد للاستفادة من العمالة المصرية في السوق الألماني.

وكشف، خلال حوار خاص لـ»عالم المال»، عن أن استثمارات الشركة الحالية في مصر تتراوح بين ٣٠ و٤٠ مليون يورو، لافتًا إلى أن الشركة تعمل على إنشاء منطقة تصنيع جديدة في برج العرب لتوطين التكنولوجيا الألمانية.

وإلى نص الحوار..

حوار علياء حسين

كيف تصف دور الغرف الألمانية العربية في جذب الاستثمارات الألمانية إلى مصر خلال السنوات الأخيرة؟

الغرفة الألمانية العربية تقوم بدور مهم جدًا في هذا الملف، خاصة خلال السنوات الأخيرة، فنحن منذ حوالي أربع سنوات داخل مجلس الإدارة، وهناك جهود مستمرة للتعريف باحتياجات السوق المصري لدى المستثمرين الألمان، سواء من خلال تنظيم لقاءات مباشرة أو رحلات إلى ألمانيا أو استضافة وفود ألمانية في مصر، وهذه التحركات ساعدت في فتح قنوات تواصل حقيقية بين الجانبين، لكن في الوقت نفسه يجب أن نكون واقعيين، فسرعة النتائج ليست كما كنا نأمل، ويرجع ذلك إلى الظروف العالمية المتابعة التي أثرت على الاستثمار بشكل عام.

ورغم هذه التحديات، هناك تركيز واضح حاليًا على ملف مهم جدًا، وهو العمالة، لأن ألمانيا تعاني من نقص كبير في القوى العاملة، وبالتالي أصبح هناك اتجاه للاستفادة من العمالة المصرية، ونحن نعمل على تأهيل هذه العمالة بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات السوق الألماني.

الطاقة والسيارات والقطارات والذكاء الاصطناعي في صدارة اهتمام الألمان

هل يوجد تقدير لحجم الاستثمارات الألمانية التي أسهمت الغرفة في جذبها إلى مصر خلال آخر ٣ سنوات؟

من الصعب تحديد أرقام دقيقة في هذا الملف، لكن المؤكد أن هناك استثمارات ألمانية دخلت بالفعل إلى السوق المصري خلال السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، شركة فولكس فاجن بدأت التصنيع في مصر، وكذلك مرسيدس لديها خطط واضحة للتوسع في السوق المصري، كما أن هناك شركات ألمانية أخرى بدأت في اتخاذ خطوات فعلية للاستثمار في مصر، وهو ما يعكس فرقًا واضحًا مقارنة بالسنوات السابقة، لكن الأهم بالنسبة لنا ليس الأرقام فقط، بل وجود استثمارات حقيقية على الأرض.

وما أبرز مجالات الاستثمار التي تشهد تركيزا حاليًا من الجانب الألماني في مصر؟

بالطبع، أهم الاستثمارات حاليًا تتركز في قطاع الطاقة، خاصة في مشاريع السولار والأسمدة وطاقة الرياح وصناعة السيارات، بالإضافة إلى مشروع القطار السريع الذي تنفذه سيمنس، وهو أحد أبرز المشاريع بين مصر وألمانيا.

ما تطورات التعاون الصناعي والاستثماري بين مصر وألمانيا، خاصة في قطاعات السيارات والصناعة؟

حتى الشهر الماضي كانت الأمور تسير بشكل جيد، وكنا نرتب لزيارة إلى ألمانيا للقاء المستثمرين الألمان، ومن أبرز الملفات الواعدة شروع فولكس فاجن لإنتاج السيارات في مصر، والذي من المتوقع أن يبدأ هذا العام مع توقيع اتفاقية رسمية مع الحكومة، كما توجد فرص لشركات الحديد والتكنولوجيا المرتبطة بصناعة السيارات، حيث بدأت الشركات الألمانية المفاوضات مع شركات مصرية لإنتاج الحديد المخصص للمعدات، وليس حديد التسليح التقليدي.

هل ترى أن الشركات الألمانية ما زالت متحفظة تجاه الاستثمار في مصر؟

نعم، لا يزال هناك قدر من التحفظ لدى بعض الشركات الألمانية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها الضرائب، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتحويل الأرباح من الجنيه إلى العملات الأجنبية، وكذلك مشكلة اللغة لدى العمالة.

ما أبرز القطاعات التي تشهد اهتمامًا ألمانيًا في مصر حاليًا؟

يتركز الاهتمام الألماني على قطاعات رئيسة، وتشمل: قطاع الطاقة وقطاع صناعة السيارات والقطارات والذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

وهل هناك تردد من المستثمرين الأجانب في ضخ استثمارات جديدة؟

بالتأكيد، فالمستثمر بطبيعته حذر، خاصة في ظل التوترات الإقليمية وعدم وضوح الاتجاهات، سواء فيما يتعلق بالصراعات في المنطقة أو المواقف الدولية.

أيضًا، هل تغيرت خطط التوسع الإقليمي نتيجة هذه الأوضاع؟

نعم، فهناك إعادة رسم لخريطة الاستثمار، إذ بدأ المستثمرون يتجهون إلى مناطق أكثر استقرارًا مثل شمال أفريقيا، وبالتحديد المغرب والجزائر وأفريقيا، أما منطقتنا فهي تُعتبر منطقة ساخنة، ما يتطلب حلولًا جذرية للصراعات القائمة.

هل تركز الشركات الألمانية بشكل أكبر على قطاع الطاقة؟

بالتأكيد، قطاع الطاقة يأتي في صدارة الاهتمام، خاصة الهيدروجين الذي نعتبره ملفًا استراتيجيًا مهمًا للغاية، وقد نظمنا مؤتمرًا للهيدروجين في مصر خلال أكتوبر، وكان الأول من نوعه في مصر وأفريقيا، وهو ما يعد خطوة مهمة ومشرفة لنا وللدولة، ونحن نتعامل مع هذا الملف باعتباره مسألة «حياة أو موت»، ونسعى بقوة للاستمرار والتوسع فيه خلال الفترة المقبلة.

ذكرت أن الهيدروجين يمثل أولوية قصوى.. ما الذي نحتاجه للتوسع في هذا المجال؟

الأمر لا يحتاج أكثر من قرار سيادي واضح، فكل المقومات متوفرة، سواء من حيث الإمكانيات أو الكوادر أو اهتمام المستثمرين، نحتاج فقط إلى قرار مشابه لقرارات قومية كبرى، بحيث يتم الدفع بقوة نحو هذا القطاع، لكن الأهم أننا بحاجة لتغيير الفكر السائد، فبدلًا من التركيز على إنتاج الهيدروجين بغرض التصدير فقط، يجب أن نبدأ باستخدامه محليًا في قطاعات متعددة، مثل النقل (المركبات) وصناعة الأسمدة والصناعات الثقيلة والحديد وغيرها، كما يمكن خلطه بالغاز الطبيعي بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و٣٠٪، ما يقلل الاعتماد على الاستيراد، وأرى أنه مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي عالميًا أصبح الهيدروجين منافسًا قويًا، وقد يتحول إلى بديل اقتصادي مهم خلال الفترة المقبلة.

«العلمين الجديدة» مؤهلة لتصبح مركزًا إقليميًا للأعمال مثل «دبي»

وهل يمكن أن يسهم الهيدروجين في حل أزمة الطاقة الحالية؟

لا يمكن القول إنه سيحل الأزمة بشكل فوري، لكنه يمثل بداية مهمة نحو تحقيق الاستقلال في الطاقة، خاصة أننا نمتلك الموارد الطبيعية، ما يسمح بإنتاج الكهرباء ويقلل الاعتماد على الاستيراد، وتصبح لدينا القدرة على إنتاج احتياجاتنا محليًا، وهو ما يجب أن تضعه الحكومة ضمن أولوياتها.

ما أبرز المشروعات التي تعمل عليها شركة INP حاليًا داخل مصر وخارجها؟

في مصر نتعاون مع سيمنس في إنتاج الكهرباء والطاقة وبدأنا الدخول في قطاع التركيبات الميكانيكية وبالفعل أنجزنا مشروعًا كبيرًا مع شركة السويس للصلب لإنشاء خط انتاج قضبان السكك الحديدية بالتعاون مع شركه الرواد وايجات كما نعمل مع شركه كنوف في عمليات تركيب الخط الثالث بالسويس لإنتاج ألواح الجبس المستخدمة في التشطيبات وهو استثمار ألماني كبير يقدر بين ٢٠و ٣٠ مليون يورو كذلك هناك مشاريع في العزل الصناعي البارد والساخن لشركة بتروجيت بالإضافة إلى عدة مشروعات مع سيمنس في القطار السريع ومحطات التحكم الكهربائي.

ما نسبة استثمارات الشركة حاليًا في مصر؟

استثماراتنا في مصر تتركز في جانب الموارد البشرية والعمالة، وتقدر استثماراتنا الحالية بين ٣٠ و٤٠ مليون يورو.

وهل هناك مشروع جديد تعملون عليه ولم يتم الإعلان عنه حتى الآن؟

بدأنا بالفعل في تجهيز منطقة تصنيع جديدة في برج العرب، حصلنا عليها من شركة السويدي للتنمية الصناعية، ونسعى من خلالها لإنشاء قاعدة ثابتة للصناعات الهندسية والتقنية الألمانية داخل مصر.

ما طبيعة هذا المشروع؟ وما الذي يميزه؟

المشروع يستهدف إنشاء منطقة تصنيع متخصصة في التقنيات المتقدمة والحلول الصناعية الثقيلة، مع نقل وتوطين التكنولوجيا الألمانية، وذلك بدعم مباشر من المكتب الرئيسي للشركة في ألمانيا، ولا يزال المشروع في مراحله الأولى، ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ الفعلي خلال الفترة المقبلة، ليكون خطوة مهمة في تعزيز التصنيع المحلي بالشراكة مع الخبرات الألمانية.

على مستوى شركة INP، هل هناك شراكات استراتيجية سيتم الاعلان عنها قريبًا؟

نحن نعمل على عدة شراكات استراتيجية مع شركات دولية كبيرة لتوسيع محفظتنا الاستثمارية في مصر، لكن بعض الإعلانات تأجلت بسبب الوضع الراهن، ومع ذلك العمل مستمر، ونسعى لتعزيز الاستثمارات في الفترة المقبلة.

هل كان لديكم خطط للتوسع خلال الفترة الحالية في أسواق خارجية؟

بدأنا بالفعل في التوجه نحو التوسع الخارجي، وعلى رأسه السوق السعودي، الذي يشهد حاليًا نشاطًا قويًا وزخمًا كبيرًا في عدد من القطاعات الحيوية، ويأتي في مقدمة هذه القطاعات مجالات الكهرباء والذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، كما نتوقع أن يصل حجم استثماراتنا في المملكة إلى ٤٠ مليون يورو.

كذلك لدينا بالفعل مكتب في جنوب أفريقيا، لفتح فرص مهمة أمامنا في مجالات مثل صناعة الحديد والصناعات المرتبطة بالتعدين.

ما الذي نحتاجه لتسهيل مناخ الاستثمار؟

هناك حاجة ملحة لتسهيل إجراءات الإقامة للأجانب وتسريعها، لأن تأخرها يمثل عائقًا كبيرًا أمام الشركات، كما أن إلزام العمالة الأجنبية بدفع تأمينات وضرائب مرتفعة رغم أنهم لا يستفيدون من هذه الخدمات داخل مصر يمثل عبئًا كبيرًا، كذلك من المهم توحيد الأسعار داخل السوق وعدم وجود أكثر من سعر لنفس المنتج، لأن ذلك يخلق حالة من عدم الوضوح لدى المستثمرين.

100 % من مراحل صناعة السكر تحتاج للكهرباء في التشغيل

- ارتفاع أسعار الكهرباء يهدد تكلفة إنتاج السكر والسلع الغذائية

حسن الفندي رئيس شعبة السكر باتحاد الصناعات:

قال حسن الفندي، رئيس شعبة السكر باتحاد الصناعات، إن الزيادة الأخيرة في أسعار الكهرباء من أهم العوامل الأكثر تأثيرًا في تكلفة التشغيل داخل المصانع، وخاصة في صناعات كثيفة الطاقة مثل صناعة السكر، التي تحتاج للطاقة الكهربائية في جميع مراحل التشغيل، فهي القلب النابض لجميع مراحل التشغيل، من العصر والاستخلاص إلى التكرير والتعبئة، أي أن ارتفاع فيها ينقل تأثيره مباشرة إلى السعر النهائي للمنتج.

المصانع قد تضطر لإعادة تسعير منتجاتها خلال الفترة المقبلة

موجة ارتفاعات جديدة متوقعة في السلع الغذائية المرتبطة بالطاقة

وأضاف في حوار له مع عالم المال، أن المصانع قد تضطر لإعادة تسعير منتجاتها خلال الفترة المقبلة لمواجهة الأعباء الجديدة، الأمر لا يقتصر على السكر فقط، بل من المحتمل أن يمتد ليشمل سلعًا غذائية أخرى تعتمد بشكل كبير على الطاقة في عمليات التصنيع، حيث إن ارتفاع أسعار الخامات عالميًا يزيد من حدة الضغط على الأسواق، ويجعل إعادة التسعير أمرًا شبه محتوم.. وإلى نص الحوار..

ما السبب الرئيس وراء موجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ومنتجات السكر والحلويات؟

تعد الزيادة الأخيرة في أسعار الكهرباء من أهم العوامل الأكثر تأثيرًا في تكلفة التشغيل داخل المصانع، وخاصة في صناعات كثيفة الطاقة مثل صناعة السكر التي تحتاج للطاقة الكهربائية في ١٠٠ ٪ من مراحل التشغيل، حيث تعد الكهرباء القلب النابض لجميع مراحل التشغيل، من العصر والاستخلاص إلى التكرير والتعبئة، أي أن ارتفاع فيها ينقل تأثيره مباشرة إلى السعر النهائي للمنتج.

لماذا تعتمد صناعة السكر على الطاقة بشكل كبير؟

صناعة السكر من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، حيث إن جميع مراحل الإنتاج تحتاج إلى تشغيل مكثف للآلات والمعدات، فعلى سبيل المثال، مرحلة العصر والاستخلاص تتطلب تشغيل مضخات ومكابس مستمرة، ومرحلة التكرير تحتاج حرارة كبيرة وتشغيل مستمر للأفران والمبادلات الحرارية، حتى مرحلة التعبئة والتغليف تعتمد على الكهرباء لتشغيل خطوط التعبئة الأوتوماتيكية، لذلك، أي زيادة في تكلفة الكهرباء تعني زيادة مباشرة في تكلفة الإنتاج.

هل يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار مرة أخرى على المستهلك؟

نعم، المصانع قد تضطر لإعادة تسعير منتجاتها خلال الفترة المقبلة لمواجهة الأعباء الجديدة، الأمر لا يقتصر على السكر فقط، بل من المحتمل أن يمتد ليشمل سلعًا غذائية أخرى تعتمد بشكل كبير على الطاقة في عمليات التصنيع، حيث إن ارتفاع أسعار الخامات عالميًا يزيد من حدة الضغط على الأسواق، ويجعل إعادة التسعير أمرًا شبه محتوم.

ماذا عن دور الدولة في دعم الصناعة لمواجهة هذه الزيادات؟

من المهم جدًا أن يكون هناك آليات داعمة للقطاع الصناعي لمواجهة ارتفاع تكلفة الطاقة، الدعم قد يأتي في صورة تخفيضات على أسعار الطاقة للمصانع، أو تسهيلات مصرفية لتخفيف الضغط على المصانع الصغيرة والمتوسطة، أو حتى برامج تحفيزية لإنتاج السكر المحلي بكفاءة أعلى، الهدف هو الحفاظ على استقرار الأسواق وتجنب أي زيادات مفاجئة تؤثر على المستهلكين.

هل تتابع تطورات حركة الأسعار بشكل مستمر؟

بالتأكيد، شعبة السكر تتابع عن كثب كل التطورات المتعلقة بتكلفة الإنتاج وأسعار الطاقة والخامات، نحن نجري تقديرات مستمرة لتأثير أي زيادة محتملة على الأسواق المحلية، ونحاول تقديم توصيات عملية للجهات المسؤولة لتجنب موجات ارتفاع كبيرة في الأسعار.

وما توقعاتك للأسواق الغذائية في الفترة المقبلة؟

من المتوقع أن نشهد موجة ارتفاعات جديدة، خصوصًا في السلع التي تعتمد على الطاقة بشكل كبير مثل السكر والزيوت وبعض منتجات الألبان، إذا استمر ارتفاع الكهرباء وارتفاع أسعار الخامات العالمية، ستكون الأسواق أمام ضغط إضافي على الأسعار، وهذا يتطلب تدخلًا سريعًا لتخفيف العبء على المستهلك.

ولابد من التأكيد على أن الصناعة تعمل بكل طاقتها للحفاظ على استقرار الإنتاج وجودته، ولكن التحديات الاقتصادية الحالية تحتاج إلى تعاون الجميع، على المستهلكين توقع بعض الضغوط السعرية خلال الفترة المقبلة، وعلى الجهات الحكومية توفير الدعم المناسب للصناعة للحفاظ على استقرار السوق، نحن نريد صناعة قوية ومستقرة، تضمن استمرارية الإنتاج وحماية المستهلك في الوقت نفسه.

غادة نعيم

هل تغير الهدنة بين أمريكا وإيران قواعد اللعبة في سوق الذهب محليًا وعالميًا؟

هاني ميلاد:

حالة عدم الاستقرار الحالية تتطلب بعض الوقت حتى تتضح الرؤية

عمرو المغربي:

البيع السريع والمضاربة يؤديان إلى خسائر بسبب التقلبات السعرية

لطفي منيب:

التغيرات المتسارعة دفعت المستثمرين إلى إعادة ترتيب أولوياتهم

في ظل مشهد اقتصادي عالمي شديد التعقيد، تشهد أسعار الذهب حالة من التذبذب الحاد، متأثرة بالتوترات الجيوسياسية، والتصريحات السياسية المفاجئة، وعلى رأسها إعلان الهدنة بين أمريكا وإيران، إلى جانب تحركات الدولار والسيولة داخل الأسواق. فقد سجل المعدن الأصفر ارتفاعات سريعة أعقبها تراجع ملحوظ، في استجابة مباشرة للتطورات العالمية.

وأوضح المهندس هاني ميلاد، رئيس شعبة الذهب باتحاد الغرف التجارية، أن سعر الأوقية عالميًا ارتفع سريعًا إلى نحو ٤٨٥٠ دولارًا قبل أن يتراجع إلى ٤٧٩٠ دولارًا، مؤكدًا أن هذه التحركات تعكس استجابة فورية للأحداث يعقبها عادة هدوء نسبي. وأشار إلى أن الدولار يظل عاملًا رئيسيًا في تحديد اتجاه الأسعار، إلا أن غياب وضوح الرؤية بشأن مساره يزيد من صعوبة التنبؤ بحركة الذهب على المدى القصير.

وأضاف ميلاد أن استقرار الأسعار محليًا يعود إلى تراجع الدولار وضعف السيولة داخل السوق، لافتًا إلى أن انخفاض الدولار بأكثر من جنيه لا يمكن اعتباره اتجاهًا ثابتًا قبل مرور أسبوع على الأقل.

وأكد أن حالة عدم الاستقرار الحالية تتطلب وقتًا حتى تتضح الرؤية، مع صعوبة قياس الفارق بين الأسعار المحلية والعالمية بدقة بسبب تغير العوامل المؤثرة بسرعة.

من جانبه، قال عمرو المغربي، عضو شعبة الذهب والمجوهرات باتحاد الغرف التجارية بالقاهرة، إن الأسعار الحالية تمثل فرصة جيدة للشراء، خاصة للراغبين في الادخار أو الاستثمار طويل الأجل، مشيرًا إلى أن الاستثمار الناجح في الذهب يتطلب أفقًا زمنيًا يتراوح بين ٣ و٧ سنوات. وحذر من البيع السريع أو المضاربة، لأنهما قد يؤديان إلى خسائر بسبب التقلبات السعرية المرتبطة بالأوضاع الجيوسياسية.

وأضاف المغربي أن أسعار الذهب محليًا ما زالت عند مستويات مناسبة، رغم تراجع الأوقية عالميًا، متوقعًا ارتفاعها مستقبلًا مع انحسار الأزمات وتراجع الضغوط الاقتصادية، خاصة مع اتجاه بعض البنوك المركزية لتقليل الاعتماد على الدولار، ما قد يعزز الطلب العالمي على الذهب.

في المقابل، كشف المهندس لطفي منيب، نائب رئيس شعبة الذهب بالغرف التجارية، عن تحول غير معتاد في سلوك الذهب خلال الأزمة الأخيرة، إذ لم يرتفع كما يحدث عادة في أوقات الحروب، بل تراجع بصورة مفاجئة. وأوضح أن المستثمرين أعادوا ترتيب أولوياتهم، موجهين السيولة إلى أدوات استثمارية أخرى تحقق عوائد مباشرة بدلًا من الذهب.

وأشار منيب إلى أن أسعار الذهب قد تشهد مزيدًا من الانخفاض إذا تحسنت الأوضاع السياسية والاقتصادية عالميًا، مع عودة رؤوس الأموال إلى الأسهم والمشروعات الإنتاجية، مؤكدًا أن ما يحدث حاليًا يمثل تحولًا مؤقتًا فرضته الظروف الراهنة، وأن الذهب سيظل ملاذًا آمنًا على المدى الطويل، وسيستعيد قوته مع أي اضطرابات مالية جديدة.

غادة نعيم

بنسبة وصلت لـ91 %..

زيادة أسعار الكهرباء تصدم السوق.. والتجار يحذرون من تصاعد الضغوط على تكاليف الإنتاج

على الرغم من إعلان الهدنة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأسواق المحلية ما زالت تواجه ضغوطًا غير مسبوقة بسبب الحرب التي استمرت لمدة ٤٠ يوما تقريبا، وهو ما كان له أثره المتمثل في قرارات برفع أسعار الكهرباء للقطاع التجاري والصناعي بنسب تصل إلى ٩١٪، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الوقود والخامات عالميًا.

وكرد فعل للحرب الإيرانية الأمريكية وما لها من تداعيات التوترات الجيوسياسية، وتأثير خطير على سلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة الشحن، اندفعت تكاليف الإنتاج نحو صعود حاد، ما ينذر بموجة زيادات جديدة في الأسعار قد تصل إلى ٣٥٪، وسط تحذيرات من اضطراب الأسواق وتراجع القدرة الشرائية، في وقت تتجه فيه الأنظار نحو التصنيع المحلي كحل لتخفيف حدة الأزمة.

وكشفت شعبة الأجهزة الكهربائية بغرفة الجيزة التجارية، عن تأثير زيادة أسعار الكهرباء للمحال التجارية، وفرض سوم الحماية على واردات الصاج وتداعياتها على القطاع بالسوق المحلية، مشيرة إلى أن التقديرات الأولية كانت تشير إلى إمكانية احتواء زيادة تكاليف الإنتاج عبر رفع الأسعار بنسبة ١٠٪ فقط، بما يحقق توازنا بين مصلحة المستهلك والتجار والمصنع، لكن الزيادات الفعلية الجديدة للوقود، والكهرباء تجاوزت هذه النسبة، حيث تراوحت بين ١٥٪ و٢٠٪، ما أربك السوق المحلية خلال الفترة الأخيرة.

وقال جورج سدرة رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية، بغرفة الجيزة التجارية، إن قرار رفع أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي والتجاري أربك سوق الأجهزة الكهربائية والمنزلية، وخاصة أن القرار جاء بعد وقت قصير من رفع أسعار المحروقات وخاصة السولار، مشيرا إلى أن أي زيادة في التكاليف تقع على عاتق التجار تتحمل على سعر المنتج النهائي.

وأضاف «سدرة» أن ارتفاع رسوم الحماية على واردات الصاج، وزيادة أسعار الألمونيوم والنحاس عالميا، إلى جانب الزيادة المتسارعة في سعر الصرف، كلها أمور ساهمت في زيادة تكلفة الإنتاج، ما دفع المصنعين إلى رفع الأسعار لضمان استمرارية التشغيل.

وأشار «سدرة» إلى أن قطاع الأجهزة المنزلية والكهربائية يعاني من ضغوط مستمرة في تكاليف الإنتاج منذ بدء الحرب الأمريكية الإيرانية، والتي تسببت في رفع أسعار الوقود، متابعا أن الصاج والألمنيوم والنحاس خامات إنتاج أساسية في صناعة الأجهزة المنزلية، والكهربائية إذ تدخل في أهم منتجات القطاع كالثلاجات والتكييفات، متوقعا أن يسهم قرار وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية بفرض رسوم حماية نهائية على واردات الصاج، قبل أيام، في زيادة أسعار الصاج المحلي، وهو الأمر الذي سيرفع تكاليف الإنتاج بنسبة جديدة.

وأوضح أنه «رغم كل هذه الضغوط لكننا نعتبر أن استقرار سعر الصرف في مصر يظل هو العامل الحاسم في تهدئة السوق مرة أخرى وعودة الاستقرار للأسعار»، لافتا إلى أن السوق تشهد حاليا ارتفاعا ملحوظا في معدلات الطلب على الأجهزة المنزلية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

الاستثمار تفرض رسوما وقائية «مؤقتة»

وفرضت وزارة الاستثمار فى الأول من أبريل الحالي، تدابير وقائية «نهائية» بنسبة ١٣,٧٪ على الصاج المدرفل على البارد بحد أدنى ٨٣ دولار، و١٤٪ على الصاج المجلفن بحد أدنى ٩٣ دولار، و١٤,٥٪ على الصاج الملون بحد أدنى ١٢٢ دولار، و١٣,٦٪ على مسطحات الصلب المدرفل على الساخن بحد أدنى ٧٦ دولار، وذلك لمدة ٣ سنوات.

جاءت القرارات بعد ٢٠٠ يوم، من فرض الوزارة تدابير وقائية «مؤقتة» على واردات البيليت والصاج، عقب شكاوى قُدمت من شركات محلية، وفق بيان حكومي.

في سياق متصل كشفت غرفة صناعة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات، عن تداعيات زيادة أسعار الكهرباء والطاقة على القطاع بعد تطبيق الزيادة الجيدة ، مشيرة إلى أن إن قرار زيادة أسعار الكهرباء، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الخامات الأساسية، سيدفع السوق إلى موجة زيادات جديدة في الأسعار خلال الفترة المقبلة قد تصل إلى ٣٥٪.

وحسب المهندس علاء نصر الدين عضو مجلس إدارة غرفة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات، أن زيادة أسعار الكهرباء تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج الصناعي، خاصة في القطاعات التي تعتمد بصورة كبيرة على الطاقة لتشغيل الآلات والمصانع ،مثل الورش الصناعية والمصانع.

وقال «نصر الدين» إن أى زيادة في تكلفة الطاقة تنعكس بشكل مباشر على أسعار المنتجات النهائية، لأن المصنعين يسعون إلى الحفاظ على هوامش الربح وتقليل الخسائر في ظل ارتفاع تكلفة المدخلات الأساسية، لافتا إلى أن المصانع والورش تواجه أعباء متراكمة، بينما لا تملك السوق المحلية قدرة مرنة على امتصاص زيادات متتالية في مدخلات التشغيل والتصنيع.

وتابع «نصر الدين» أن مع زيادة أسعار الكهرباء الأخيرة التي قررتها الحكومة يواجه قطاع الأخشاب أعباء أخرى يتمثل في ارتفاع أسعار المواد الخام الأساسية، سواء في الأخشاب المستوردة أو المحلية، إلى جانب ارتفاع أسعار مواد التشطيب والدهانات، لافتا إلى وهذه الزيادات ترفع تكلفة المنتج قبل وصوله إلى المعرض، لأن كل مرحلة من مراحل التصنيع أصبحت مرتبطة بسعر أعلى، من شراء الخامة إلى تشغيل المعدات وحتى إنهاء المنتج في صورته النهائية.

غرفة الأخشاب والأثاث:

زيادة الكهرباء تؤثر مباشرة على تكلفة الإنتاج الصناعي

وبحسب الأسعار الجديدة التي جرى تعميمها عبر منشور داخلي على شركات توزيع الكهرباء، على مستوى الجمهورية، بلغ سعر الكيلووات في الشريحة الأولى من ١ إلى ١٠٠ كيلووات نحو ١,٦٢ جنيه، بينما وصل في الشريحة الثانية حتى ٢٥٠ كيلووات إلى ٢,١٦ جنيه. كما سجل سعر الكيلووات في الشريحة الثالثة حتى ٦٠٠ كيلووات نحو ٢,٦٤ جنيه، وبلغ في الشريحة الرابعة حتى ١٠٠٠ كيلووات نحو ٢,٧٤ جنيه.

في الوقت نفسه، كشف رئيس الرابطة المصرية العربية لوسائل التنقل الذكية والمركبات الكهربائية الدكتور علاء الفناجيلي، عن تأثير آخر للحرب الأمريكية الإيرانية وتداعياتها على قطاع السيارات الكهربائية، مشيرا إلى أنه في ظل التصعيد العسكري المتسارع بمنطقة الشرق الأوسط، وفي وقت بدأت تداعيات الحرب تتحول فيه من أزمة سياسية إلى زلزال اقتصادي مباشر يضرب قطاع السيارات عالميًا، وعلى رأسه سوق السيارات الكهربائية الذي يعتمد بشكل أساسي على سلاسل إمداد دولية معقدة.

وقال «الفناجيلي» في تصريحات لـ«عالم المال» إن هناك أرقاما صادمة من أرض الواقع، منها ارتفاع تكلفة الشحن البحري، حيث زادت تكلفة شحن الحاوية من آسيا إلى الشرق الأوسط وأوروبا بنسبة تتراوح ما بين ١٢٠٪ إلى ٢٠٠٪ خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى رسوم إضافية (War Risk Insurance) وصلت إلى ١٥٠٠ - ٤٠٠٠ دولار للحاوية.

وتابع «الفناجيلي»، أن زمن الشحن ارتفع بالرحلات البحرية من ٢٥ يومًا إلى أكثر من ٤٠ يومًا بسبب تحويل المسارات حول رأس الرجاء الصالح بدلًا من البحر الأحمر، لافتا إلى أن هناك قفزة فى أسعار الوقود العالمية ،وسجل خام برنت من ١٠٠ - ١١٥ دولار للبرميل بزيادة تتجاوز ٥٠٪ في فترات قصيرة، بالإضافة إلى أن خسائر قناة السويس مؤشر خطر إقليمي أدى لخسائر تجاوزت ٧ مليارات دولار خلال عام واحد بالتزامن مع انخفاض عدد السفن المارة بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ - ٦٠٪.

شعبة الأجهزة الكهربائية:

الزيادات الأخيرة أربكت سوق الأجهزة الكهربائية والمنزلية

وعن تأثير ذلك على سوق السيارات الكهربائية في مصر، أكد أن هذا الأمر سيؤدى إلى ارتفاع مباشر في أسعار السيارات الكهربائية التي تعتمد بنسبة كبيرة على الاستيراد الكامل مثل بطاريات مستوردة، شحن بحري طويل وبالتالي أي زيادة في الشحن تؤدى إلى زيادة مباشرة في سعر السيارة ،متوقعا زيادة محتملة في أسعار السيارات الكهربائية خلال الفترة القادمة بنسبة ١٠٪ إلى ٢٥٪ على الأقل ،ونقص في المعروض، وتأخر الشحنات، وتعطل خطوط الإمداد، والتخزين الإجباري بموانئ وسيطة، اختفاء بعض الموديلات مؤقتًا من السوق، مع تجميد رأس المال لفترات أطول.

وتابع: كما يؤدى إلى زيادة تكلفة التخزين وارتفاع تكلفة التمويل ما يدفع السوق إلى: رفع الأسعار أو تقليل الكميات ومفارقة السوق رغم الأزمة: ارتفاع أسعار البنزين والسولار يزيد الطلب النظري على السيارات الكهربائية، لكن ارتفاع تكلفة الاستيراد يقلل القدرة على توفيرها النتيجة تؤدي إلى سوق غير مستقرة وطلب مرتفع وعرض ضعيف، لافتا إلى أن السيناريو المتوقع خلال ٣ - ٦ شهور إذا استمر الوضع الحالي سيخلق ارتفاعات سعرية متتالية ونقص في بعض الفئات إلى جانب تغير سريع في الأسعار من شحنة لأخرى مع زيادة فرص المضاربة داخل السوق.

ووجه عدة رسائل مهمة لكل من المستهلك والتاجر والحكومة، تؤكد أن السوق الآن لا يتحرك بعوامل محلية فقط بل أصبح مرتبطًا مباشرة بالحرب وأسعار النفط وخطوط الشحن العالمية، بالتالي أي قرار شراء أو استثمار يجب أن يُبنى على رؤية عالمية وليس محلية فقط.

ونصح رئيس الرابطة المصرية العربية لوسائل التنقل الذكية والمركبات الكهربائية المستهلكين باتخاذ قرار الشراء بشكل عاجل إذا كانت الحاجة ملحّة لأن الأسعار مرشحة للزيادة، أما التجار فعليهم تأمين مخزون مبكر وتنويع مصادر الاستيراد، وعلي الحكومة أن تدعم البنية التحتية المحلية، مع تسريع توطين صناعة السيارات الكهربائية.

واختتم «الفناجيلى» تصريحاته: بأن سوق السيارات الكهربائية المحلية تدخل مرحلة جديدة عنوانها: "الأسعار لم تعد ثابتة والمستقبل غير مضمون" وأي تأخير في اتخاذ القرار سواء شراء أو استيراد قد يعني دفع تكلفة أعلى خلال أسابيع قليلة فقط.

ومع ما يواجهه القطاع الصناعي من تحديات يبدو أنها تستمر لفترة ليست قصيرة، رغم هدنة الحرب الأمريكية الإيرانية، يرى مراد علام عضو، مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات، أنه في ظل التحديات الحالية التي تواجه القطاعات الصناعية وتحديدا قطاع صناعة الجلود من تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والنفط وزيادة أسعار الشحن، وتأثر سلاسل الإمداد وارتفاع سعر الدولار بالإضافة إلى زيادة أسعار الكهرباء للمنشآت الصناعية والورش التجارية مؤخرا فيجب بشكل سريع الاتجاه إلى التصنيع المحلى في مثل هذه الظروف لتقليل فاتورة الاستيراد التي تكبد الصناع والمستوردين والدولة أموالا باهظة.

وأضاف «علام» في تصريحات لـ«عالم المال» أن البديل الأمثل فى الوقت الحالي وهذه الظروف العمل على المنتجات المحلية لأن المستوردة أصبحت الآن بأرقام خيالية نتيجة للتوترات في الشرق الاوسط والبحث عن بدائل أخرى غير الاستيراد حتى تنتهى الأزمة، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة تشديد الرقابة على المصانع المحلية التي تنتج بعض مستلزمات الإنتاج وخاصة خامات تصنيع الأحذية والمنتجات الجلدية لأنها مصانع قليلة وفى مثل هذه الأزمات تقوم هذه المصانع برفع أسعار الخامات للمُصنعين على سبيل المثال «مصانع حبيبات الايفا» والنعل» رفعت الأسعار بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة الاخيرة لأن هذه المصانع قليلة ٣,٤ مصانع فقط الموجودة في مصر.

غرفة صناعة الجلود:

يجب العمل على تقليل فاتورة الاستيراد بتسريع الاتجاه إلى التصنيع المحلي

وأشار «علام» إلى أن جميع الخامات ومستلزمات الإنتاج زادت ٣٠٪ نتيجة للأزمة الاخيرة، متابعا أن المشكلة الحقيقية في خامات النعل «الايفا» وهى من مشتقات البترول ومطلوبة في السوق والتي ارتفعت بشكل كبير بنسبة ٥٠٪ والبيع نقدى وليس آجل وبالتالي سيكون لها تداعيات على المصنع والتاجر وفى النهاية المستهلك.

وعن البديل الافضل لقطاع الصناعة بالنسبة للطاقة والوقود مع ارتفاع أسعارها عالميا ومحليا والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لوسائل التنقل الذكية والمركبات الكهربائية المستهلكين باتخاذ قرار الشراء بشكل عاجل إذا كانت الحاجة ملحّة لأن الأسعار مرشحة للزيادة، أما التجار فعليهم تأمين مخزون مبكر وتنويع مصادر الاستيراد، وعلي الحكومة أن تدعم البنية التحتية المحلية، مع تسريع توطين صناعة السيارات الكهربائية.

واختتم «الفناجيلى» تصريحاته: بأن سوق السيارات الكهربائية المحلية تدخل مرحلة جديدة عنوانها: "الأسعار لم تعد ثابتة والمستقبل غير مضمون" وأي تأخير في اتخاذ القرار سواء شراء أو استيراد قد يعني دفع تكلفة أعلى خلال أسابيع قليلة فقط.

ومع ما يواجهه القطاع الصناعي من تحديات يبدو أنها تستمر لفترة ليست قصيرة، رغم هدنة الحرب الأمريكية الإيرانية، يرى مراد علام عضو، مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات، أنه في ظل التحديات الحالية التي تواجه القطاعات الصناعية وتحديدا قطاع صناعة الجلود من تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والنفط وزيادة أسعار الشحن، وتأثر سلاسل الإمداد وارتفاع سعر الدولار بالإضافة إلى زيادة أسعار الكهرباء للمنشآت الصناعية والورش التجارية مؤخرا فيجب بشكل سريع الاتجاه إلى التصنيع المحلى في مثل هذه الظروف لتقليل فاتورة الاستيراد التي تكبد الصناع والمستوردين والدولة أموالا باهظة.

وأضاف «علام» في تصريحات لـ«عالم المال» أن البديل الأمثل فى الوقت الحالي وهذه الظروف العمل على المنتجات المحلية لأن المستوردة أصبحت الآن بأرقام خيالية نتيجة للتوترات في الشرق الاوسط والبحث عن بدائل أخرى غير الاستيراد حتى تنتهى الأزمة، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة تشديد الرقابة على المصانع المحلية التي تنتج بعض مستلزمات الإنتاج وخاصة خامات تصنيع الأحذية والمنتجات الجلدية لأنها مصانع قليلة وفى مثل هذه الأزمات تقوم هذه المصانع برفع أسعار الخامات للمُصنعين على سبيل المثال «مصانع حبيبات الايفا» والنعل» رفعت الأسعار بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة الاخيرة لأن هذه المصانع قليلة ٣,٤ مصانع فقط الموجودة في مصر.

وأشار «علام» إلى أن جميع الخامات ومستلزمات الإنتاج زادت ٣٠٪ نتيجة للأزمة الاخيرة، متابعا أن المشكلة الحقيقية في خامات النعل «الايفا» وهى من مشتقات البترول ومطلوبة في السوق والتي ارتفعت بشكل كبير بنسبة ٥٠٪ والبيع نقدى وليس آجل وبالتالي سيكون لها تداعيات على المصنع والتاجر وفى النهاية المستهلك.

وعن البديل الافضل لقطاع الصناعة بالنسبة للطاقة والوقود مع ارتفاع أسعارها عالميا ومحليا والإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود أنه بالنسبة للصناعات كثيفة العمالة والحيوية لا يوجد بديل غير الطاقة والكهرباء أما بالنسبة لنا لمصنع منتجات جلدية وأحذية تم اتخاذ إجراءات منها ترشيد الإضاءة والتشغيل بنصف طاقة الكهرباء قبل الأزمة وتقليل «الورديات» أصبحت وردية واحدة بعد كانت اثنين بالإضافة إلى منظومة السائقين داخل المصنع بدلا من «تسريح» البعض منهم تم خفض نسبة بسيطة «لا تذكر» من المرتبات مع استمرار عملهم خاصة بعد أسعار الكهرباء للمصانع ما يقرب ١٥٪ وبالتالي سيكون لها تأثير على المنتج النهائي، اما بالنسبة للعمال فالوضع طبيعي والعمل يسير بدون تأثير ولم أقلل في عدد العمالة، مشددا على ضرورة الاتجاه وبشكل قوى للتصنيع المحلى والعمل بالمنتج المحلى مع الرقابة الحاسمة لمصانع مستلزمات الإنتاج خاصة أن هناك بعض المصانع «محتكرة» عدد من الخامات ومستلزمات الإنتاج الهامة للصناعة.

المصرية العربية لوسائل التنقل الذكية:

الحرب ترفع تكلفة شحن السيارات الكهربائية 200 %

ولفت «علام» إلى أن المشكلة والتخوف من وقف الاستيراد والذى يكمن في احتكار هذه المصانع للمواد الخام ورفع أسعارها بشكل غير مبرر، موضحا أن على سبيل المثال «خيط التريكو «نستورده بـ ٤٢ ألف جنيه للطن فى مصر ٩٦ الف جنيه للطن وفى هذه الأيام وصل الطن المحلى لـ ١٤٠ ألف جنيه والمصنع «مجبر» يشترى لاستمرار العمل ولكن ارتفاع هذه الخامات سيؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية فى السوق المحلية، متابعا أن «خام خيط التريكو، وحبيبات النعل» هما اهم الخامات بالنسبة لصناعة المنتجات الجلدية والأحذية في مصر ومع ارتفاع أسعارهما بهذه الأرقام الخيالية سيكون لها تداعيات كبيرة على السوق خلال الفترة المقبلة على حد قوله.

من ناحيته يقول على سينجر رئيس شعبة الطوب بغرفة صناعة مواد البناء باتحاد الصناعات، إن الوضع الحالي للقطاع الصناعي بعد التداعيات الأخيرة نتيجة للحرب الأمريكية الإيرانية وارتفاع أسعار الطاقة والنفط وزيادة سعر الدولار اصبح صعبا وهوما يجعل العديد من المصنعين والمستثمرين "التأقلم " على هذا الوضع لأنه ليس أمامهم بدائل أخرى وتحديدا أصحاب الصناعات الثقيلة وكثيفة العمالة بعد ارتفاع أسعار الكهرباء والنولون والطاقة.

وأضاف «سينجر» في تصريحات لـ«عالم المال» أن القطاع الصناعي في هذه الأوضاع منذ ١٥ عاما أبان عام ٢٠١١ حتى الآن لا يوجد آلية لوضع الأسعار أو وضع خطط استراتيجية وبالتالي منظومة العمل الآن فى القطاع كلها «خطط مؤقتة» من البقاء واستمرار العمل وعدم الإغلاق، مشيرا إلى أن هناك «كوارث» على حد وصفه شبه شهرية ومتغيرات أيضا شهرية وكلها يكون لها تأثير على القطاع وليس من المعقول أن يكون لديك استثمارات بملايين الجنيهات ونتيجة لهذه المتغيرات تتوقف عن العمل وهنا لابد من التأقلم على هذا الوضع ولكن هذا الأمر «مكلف» جدا . وعن وجود بدائل أخرى بعد ارتفاع أسعار الطاقة والكهرباء للمنشآت الصناعية ، أكد «سينجر» بالنسبة لوجود بدائل للصناعات الثقيلة وكثيفة العمالة الأمر صعب جدا لأن تشغيل هذه المنشآت الكبيرة بـ«الفحم» كوقود استثمارات كبيرة جدا لأنه يحتاج تغيير نظام الأفران والماكينات وبالتالي ستكون التكلفة مرتفعة بشكل كبير، وفي هذه الظروف الصعبة هناك تخوف من المصنع أو المستثمر وضع هذه المبالغ فى تغيير نظام الافران داخل مصنع أو شركته ، ولكن على الرغم من ذلك هناك عدد كبير من المصنعين يفكرون في بدائل أخرى من خلال السفر للدول الاجنبية والمصانع العالمية وكيفية تشغيل المصانع والأفران ببدائل أخرى مثل: إسبانيا، البرتغال، الصين، الهند في محاولة للبحث عن حلول وخاصة في موضوع الطاقة بعد الأزمة الحالية وارتفاع أسعارها نتيجة للحرب الأمريكية الإيرانية.

وتابع «سينجر» أن كل هذه المحاولات وتبعات الأزمة الحالية ستكون مكلفة على المستثمر والذى له هامش ربح معين ولكن في النهاية سيؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية على المستهلك، مشيرا إلى أنه يجب الآن التركيز على التصنيع المحلى فيما يتعلق بقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج وخاصة المنتجات التي يمكن تصنيعها فى مصر ولكن بمستوى معين مثل الخامات المصنعة، المسبوكات» اما الخامات ومستلزمات الإنتاج المتعلقة بالتكنولوجيا يتم استيرادها من الخارج الالآت، والمواتير والبردات» بالعملة الأجنبية الدولار وسعر الآن تخطى ٥٤ جنيها مشيرا إلى أننا ستورد من أيام الدولار كان ٥,٧ جنيهات ٢٠٠٨،٢٠٠٩ والآن نستورد بـ٥٤،٥٥ دولار وهى نفس الخام «القطعة» لم تتغير ولكن نتيجة للمتغيرات والحروب والأزمات ارتفعت أسعار الدولار.

شعبة الطوب :

مصنعو الطوب ومواد البناء يبحثون عن «بدائل»

وعن تداعيات ارتفاع أسعار الكهرباء على القطاع الصناعي أكد رئيس شعبة الطوب بغرفة صناعة مواد البناء، أن زيادة أسعار الكهرباء سيكون لها تأثير والكل بدأ بالسعر الجديد الآن، وردا على تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية على السوق المحلية بشكل سريع بعد الحرب بساعات وهل الاقتصاد المحلى «ضعيف» لهذه الدرجة؟ اكد «أنه فى الفترة البينية للتوترات الخارجية تتوقف على مدى قوة اقتصاد الدولة إذا كانت الدولة لديها صناعة وزراعة وبنية تحتية ومدخرات وبالتالي كل ما كانت الدولة قائمة على التصنيع والتصدير كان التأثير ضعيف ام إذا كانت تعتمد أو قائمة على الاستيراد ولا يوجد صناعة أو زراعة سيكون التأثير أكبر على حد قوله.

أسامة عبد الله

علاء عز مستشار اتحاد الغرف التجارية:

الدولة تتحرك بقوة لضمان استقرار الأسواق وتوافر السلع وترشيد استهلاك الكهرباء

قال الدكتور علاء عز، مستشار اتحاد الغرف التجارية، إن ترشيد استهلاك الطاقة أصبح ضرورة حتمية، وليس مجرد خيار، وما نواجهه اليوم من تحديات اقتصادية عالمية يفرض على الشعب والحكومة إعادة التفكير في طريقة استخدام الموارد، حيث إن الدولة تقوم بدور كبير، لكن لا يمكن أن تنجح هذه الجهود دون مشاركة فعالة من المواطنين والقطاع الخاص، فالمسألة ببساطة هي مسؤولية مشتركة من الجميع وهناك عدة مسارات لترشيد استهلاك الطاقة . وأضاف في حوار له مع عالم المال، أن الدولة اتخذت مجموعة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات الأزمات العالمية، خاصة في ظل التوترات الإقليمية، الهدف الأساسي هو الحفاظ على استقرار السوق المحلي وضمان توافر السلع الأساسية للمواطنين.

وإلى نص الحوار..

ما رأيك في تطبيق قرار ترشيد استهلاك الطاقة في الوقت الحالي؟

ترشيد استهلاك الطاقة أصبح ضرورة حتمية، وليس مجرد خيار، وما نواجهه اليوم من تحديات اقتصادية عالمية يفرض على الشعب والحكومة إعادة التفكير في طريقة استخدام الموارد، حيث إن الدولة تقوم بدور كبير، لكن لا يمكن أن تنجح هذه الجهود دون مشاركة فعالة من المواطنين والقطاع الخاص، فالمسألة ببساطة هي مسؤولية مشتركة من الجميع وهناك عدة مسارات لترشيد استهلاك الطاقة .

هل هناك خطوات عملية يتم تنفيذها على أرض الواقع في سبيل تحقيق ذلك؟

بالفعل، هناك العديد من الإجراءات التي بدأت الدولة في تطبيقها، وهي ليست مختلفة عما يحدث في دول أخرى، فهناك توجه واضح لتقليل استهلاك الطاقة في المنازل، والمؤسسات التعليمية، وحتى في الشوارع، والهدف منها هو تحقيق كفاءة أعلى في الاستخدام دون التأثير على جودة الحياة اليومية.

ماذا عن سلوكيات الأفراد.. هل يمكن أن تحدث فارقا خلال تلك الأزمة ؟

بالتأكيد، سلوكيات الأفراد تلعب دورًا محوريًا، على سبيل المثال، مسألة التنقل اليومي تمثل عاملا مهمًا في استهلاك الوقود، حيث نجد أن كثيرًا من الطلاب أو الموظفين يستخدمون سياراتهم بشكل فردي، بينما يمكن تقليل هذا الاستهلاك من خلال مشاركة أكثر من شخص في نفس الرحلة، هذه الخطوة البسيطة يمكن أن تقلل من استهلاك البنزين بشكل ملحوظ.

هل لارتفاع أسعار الوقود تأثير على توجهات الترشيد؟

لا شك أن زيادة أسعار البنزين تدفع المواطنين إلى التفكير بشكل أكثر جدية في تقليل الاستهلاك، في الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن الدولة تتحمل جزءًا كبيرًا من هذه الزيادة، وبالتالي فإن الترشيد يصب في مصلحة الجميع، سواء المواطن أو الحكومة.

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات والقطاعات في هذا الملف؟

الشركات عنصر أساسي في معادلة ترشيد الطاقة، هناك العديد من الحلول التي يمكن تطبيقها، مثل تحسين كفاءة أنظمة التكييف، وتحديث وسائل الإضاءة والتدفئة، هذه التعديلات قد تبدو مكلفة في البداية، لكنها على المدى الطويل توفر الكثير من النفقات وتقلل من استهلاك الطاقة بشكل كبير.

هل هناك نماذج ناجحة أو دراسات تدعم هذه التوجهات؟

نعم، هناك شركات متخصصة عملت لسنوات على إعداد دراسات علمية دقيقة لتقديم حلول فعالة في مجال ترشيد الطاقة، هذه الدراسات أثبتت أن الاستثمار في كفاءة الطاقة يعود بعوائد اقتصادية واضحة، سواء للأفراد أو للمؤسسات، ويقلل من الاعتماد على الدعم الحكومي.

كيف يمكن تحويل الأزمة العالمية الحالية إلى فرصة؟

الأزمات دائمًا تحمل في طياتها فرصًا، ما يحدث الآن يمكن أن يكون دافعًا لتغيير ثقافة الاستهلاك لدى المجتمع، بدأنا نرى بالفعل تحولات إيجابية في سلوكيات المواطنين، سواء داخل المنازل أو في أماكن العمل، وهذا أمر مهم لضمان استدامة الموارد واستمرار تقديم الخدمات بكفاءة.

بالانتقال إلى ملف الأسواق.. كيف تتعامل الدولة مع التحديات الاقتصادية العالمية؟

الدولة اتخذت مجموعة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات الأزمات العالمية، خاصة في ظل التوترات الإقليمية، الهدف الأساسي هو الحفاظ على استقرار السوق المحلي وضمان توافر السلع الأساسية للمواطنين.

وما العامل الأهم في استقرار الأسعار من وجهة نظرك؟

العامل الحاسم هو وفرة السلع، عندما تكون المنتجات متاحة بشكل مستمر، يقل الضغط على الأسعار، وتختفي فرص المبالغة أو التلاعب، لذلك، تركز الجهود حاليًا على ضمان الإمدادات بشكل دائم.

كيف يتم تحقيق ذلك في ظل اضطراب سلاسل الإمداد عالميًا؟

نعمل على تنويع مصادر الحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج من دول مختلفة، حتى لا نعتمد على مصدر واحد، هذا التنوع يضمن استمرار تشغيل المصانع بكامل طاقتها، وبالتالي تلبية احتياجات السوق المحلية دون نقص.

ماذا عن دعم الإنتاج المحلي؟

الإنتاج المحلي يمثل ركيزة أساسية، حيث إن الدولة تعمل على عدم تعطيل خطوط الإنتاج، لأن استمرارها يعني توفير السلع وزيادة المعروض، وهو ما يؤدي تلقائيًا إلى تحقيق توازن في الأسعار.

هل هناك توجه لتعزيز الصادرات أيضًا؟

بالطبع، هناك اهتمام كبير بالحفاظ على قوة الصادرات المصرية، مع السعي لفتح أسواق جديدة، هذا الأمر لا يدعم الاقتصاد فقط، بل يسهم أيضًا في تحقيق توازن بين الإنتاج والاستهلاك.

كيف يتم ضبط الأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية؟

هناك رقابة مشددة من الجهات المعنية على الأسواق، يتم التعامل بحزم مع أي محاولات لاحتكار السلع أو التلاعب بالأسعار، الهدف هو حماية المستهلك وضمان وجود بيئة تجارية عادلة.

غادة نعيم

الحادية والعشرون | الإصدار الثانى- العدد: 886

• الأحد 12 ابريل 2026 م

الدكتور حمادة الشافعي رئيس قسم التغذية والتغذية الإكلينيكية بكلية الطب البيطري:

الذرة والصويا تقودان موجة الغلاء في الأعلاف.. والجلوتين والإضافات في صدارة القفزات السعرية

أسعار الميثيونين تقفز من 145 ألف إلى 550 ألف جنيه للطن.. وضغوط عالمية تضرب مدخلات الأعلاف

60 % من مصانع الأعلاف عملت بالخسارة.. و"البادي" فقد بين 500 و1000 جنيه في الطن

قال الدكتور حمادة الشافعي، أستاذ ورئيس قسم التغذية والتغذية الإكلينيكية بكلية الطب البيطري، إن سوق الأعلاف في مصر يتأثر بشكل مباشر بعدة عوامل خارجية في مقدمتها تحركات أسعار الطاقة وسعر الدولار، نظرًا لاعتماد الصناعة على استيراد نسبة كبيرة من خامات الأعلاف، موضحًا أن أي زيادة في سعر الصرف أو تكاليف الشحن والنقل تنعكس تلقائيًا على تكلفة الإنتاج والأسعار داخل السوق.

وأضاف خلال حوار خاص، أن السوق لا يعاني من نقص في الخامات، بل على العكس تتوافر بشكل جيد، إلا أن بعض الممارسات مثل تخزين الخامات أو الامتناع عن طرحها في التوقيت المناسب انتظارًا لارتفاع الأسعار تسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار، موضحاً أن طبيعة صناعة الأعلاف والدواجن تقوم على التشغيل المستمر وعدم الاعتماد على التخزين، حيث تعمل المصانع بشكل دائم لتلبية احتياجات المزارع المرتبطة بعقود، وهو ما يجعل أي خلل في حركة التداول أو التسعير عاملًا مؤثرًا على استقرار المنظومة ككل، وإلى نص الحوار...

إلى أي مدى أثرت أزمة الطاقة العالمية على قطاع الأعلاف والنقل؟

بالتأكيد أزمة الطاقة كان لها تأثير مباشر وكبير على قطاع النقل، لأن ارتفاع تكاليف الطاقة انعكس على تكلفة الشحن والنقل داخليًا وخارجيًا، ولم يتوقف التأثير عند النقل الدولي فقط، بل امتد إلى النقل الداخلي داخل مصر، حيث زادت تكلفة تحريك البضائع بشكل ملحوظ، ومع ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، شهدت حركة الشحن والنقل تغيرات واسعة على مستوى العالم كله، حتى في الدول التي لا تعاني من اضطرابات مباشرة، لأن المنظومة مترابطة عالميًا.

هل هناك نقص فعلي في خامات الأعلاف مثل الصويا والذرة؟

لا يوجد نقص حقيقي في الخامات، فالمتوفر منها موجود بالفعل في الأسواق والموانئ، لكن ما يحدث يرتبط بعدة عوامل، منها تغير سياسات بعض الدول المنتجة التي بدأت تحتفظ بجزء أكبر من إنتاجها، مثل الهند التي كانت تصدر بعض الخامات، كذلك، تأثرت حركة التجارة العالمية بشكل عام، إلى جانب اضطرابات سلاسل الإمداد.

وبالنسبة للصويا تحديدًا، ورغم أن الإنتاج في الدول الرئيسية مثل الولايات المتحدة والأرجنتين لم يشهد انخفاضًا كبيرًا، إلا أن الأسعار شهدت ارتفاعات ملحوظة، وهو ما يعيد إلى الأذهان ما حدث خلال بداية الأزمة الروسية الأوكرانية، عندما ارتفعت أسعار الخامات بشكل مفاجئ.

كيف انعكست هذه التغيرات على أسعار الخامات محليًا؟

الأسعار شهدت زيادات واضحة على سبيل المثال، سعر طن الصويا ارتفع من نحو ١٩ ألف جنيه ليصل إلى حوالي ٣٢ ألف جنيه، مع تسجيل قمم وصلت إلى ٣٤ ألف جنيه، كذلك الذرة ارتفع سعرها من ١٣ ألف جنيه إلى نحو ١٦ ألف جنيه، وهذه الزيادات تتفاوت حسب حجم المعروض في السوق.

كما أن هناك عوامل مرتبطة بسلوك بعض التجار، وليس فقط بندرة المعروض، حيث توجد كميات داخلة إلى الموانئ بالفعل، سواء من الذرة أو الصويا، لكن طريقة التداول والتخزين تلعب دورًا في زيادة الضغط على الأسعار.

هل يمكن القول إن الأزمة مرتبطة بممارسات احتكارية من بعض التجار؟

من الصعب التعميم، لكن هناك بالفعل سلوكيات فردية تؤثر على السوق، مثل تخزين الخامات وعدم طرحها للبيع انتظارًا لارتفاع الأسعار هذا النوع من السلوك يساهم في خلق حالة من الضغط السعري لكن في الوقت نفسه، يجب التأكيد على أن الخامات متوفرة، والمشكلة ليست في انعدامها، بل في آليات التداول والتسعير.

لا نقص في الخامات.. ومواني دمياط والإسكندرية تستقبل كميات كبيرة من الذرة والصويا والقمح

ارتفاع الدولار ينعكس مباشرة على الأعلاف.. والأسعار مرتبطة بالتكلفة العالمية

السمسار يحصل على 5 جنيهات في الفرخة.. وتقليص دور الوسطاء ضرورة لاستقرار السوق

نحتاج سياسة لتثبيت سعر الدواجن.. وغياب آلية التسعير العادلة يفتح الباب أمام المتلاعبين

كيف تأثرت مصانع الأعلاف بهذه الارتفاعات؟

مصانع الأعلاف من أكثر القطاعات تأثرًا، حيث تعمل في ظروف صعبة جدا، كثير من المصانع، تصل نسبتها إلى نحو ٦٠٪، عملت خلال فترات سابقة بخسارة، خاصة في مرحلة "البادي"، حيث قد تصل الخسارة إلى ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ جنيه في الطن الواحد.

السبب أن المصنع لا يستطيع تمرير الزيادات الكبيرة على المنتج النهائي بسهولة، لأن ذلك قد يثير اتهامات بالمغالاة أو السوق السوداء، وبالتالي، يضطر لامتصاص جزء كبير من الزيادة في التكلفة.

ما أبرز الخامات التي شهدت زيادات حادة؟

إلى جانب الذرة والصويا، شهدت بعض الإضافات الغذائية زيادات غير مسبوقة، مثل الجلوتين الذي ارتفع من ٣٤ ألف جنيه إلى نحو ٥٠ ألف جنيه للطن، كما ارتفعت أسعار بعض الأحماض الأمينية بشكل حاد، حيث قفز سعر الميثيونين من ١٤٥ ألف جنيه إلى نحو ٥٥٠ ألف جنيه للطن، مع صعوبة كبيرة في توفرها بكميات كافية.

هذه الزيادات ليست محلية فقط، بل مرتبطة أيضًا بأسعار الطاقة عالميًا، وبالأخص في أوروبا والصين، حيث ترتبط تكلفة الإنتاج بشكل مباشر بأسعار الطاقة.

كيف يؤثر هذا الوضع على المزارع ودورة الإنتاج؟

المزارع تعتمد بشكل أساسي على مصانع الأعلاف، ولا يمكنها الاستغناء عن الإمدادات المنتظمة أي توقف في توفير العلف يعني تعطيل دورة الإنتاج بالكامل، وهو ما يؤدي إلى خسائر مباشرة للمزارع، وفي نفس الوقت يضغط على المصنع.

كما أن هناك تحديات أخرى مثل انتشار بعض الأمراض والفيروسات، والتي تسببت في نسب نفوق وصلت في بعض الحالات إلى نحو ٤٠٪، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد، خاصة مع تراجع كفاءة الإنتاج في بعض الدورات.

هل يمكن القول إن هناك علاقة بين هذه الأمراض وانتقالها إلى الإنسان؟

لا، هذا غير صحيح الفيروسات المنتشرة حاليًا تخص الدواجن فقط، ولا تنتقل إلى الإنسان، المشكلة تتعلق بضعف المناعة، وسوء بعض برامج التحصين، إلى جانب عوامل إنتاجية أخرى، لكنها لا تمثل خطرًا صحيًا على الإنسان.

ما تقييمك لظاهرة تخزين العلف والخامات من قبل بعض المربين أو التجار؟

هذه من أبرز المشكلات الحالية في أوقات الأزمات، يلجأ البعض إلى تخزين الخامات أو الأعلاف تحسبًا لارتفاع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب بشكل مصطنع، ومن ثم ارتفاع الأسعار أكثر.

المنظومة تعتمد على الثقة، فإذا تأكد الجميع أن الخامات متوفرة، فلن يلجأ أحد إلى التخزين، وبالتالي تستقر الأسعار بشكل طبيعي.

وهناك مؤشرات إيجابية خلال الفترة الأخيرة، بدأت كميات كبيرة من الخامات في الدخول إلى الموانئ، مثل دمياط والإسكندرية، من ذرة وصويا وقمح، ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تهدئة السوق خلال أسبوع إلى أسبوعين.

كما أن استقرار أسعار العلف مؤخرًا، رغم ارتفاع تكلفة الخامات، يعد مؤشرًا على بداية توازن نسبي في السوق.

ما تأثير سعر الدولار على أسعار الأعلاف؟

بالتأكيد سعر الدولار له تأثير مباشر، لأن معظم الخامات يتم استيرادها وتُسعّر بالدولار وبالتالي أي تحرك في سعر الصرف ينعكس فورًا على التكلفة النهائية ومع ذلك، فإن التوقعات تشير إلى أن سعر الدولار قد يشهد استقرارًا نسبيًا مع تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسات النقدية.

ما الحلول المقترحة لتحقيق استقرار في السوق؟

من أهم الحلول ضرورة وجود سياسة واضحة وعادلة لتسعير الدواجن، بحيث لا تشهد الأسعار تقلبات حادة بين يوم وآخر المطلوب هو تحقيق هامش ربح عادل للمنتج والمربي والتاجر، دون تحميل طرف واحد الخسارة.

كما يجب دعم الإنتاج بشكل متوازن، وتقليل الفجوة التي يحصل عليها الوسطاء أو السماسرة، لأن ذلك يضغط على المنتج النهائي ويؤدي إلى اختلالات في السوق، كما يجب الاعتماد على بعض المدخلات المحلية المتاحة واستخدام البدائل بالشكل المثالي لتقليل التكاليف.

كيف ترى مستقبل القطاع في ظل هذه التحديات؟

رغم كل التحديات، فإن القطاع لديه مقومات قوية، ومصر تمتلك خبرات كبيرة في مجال إنتاج الدواجن، ومع استقرار سلاسل الإمداد، وتحسن السياسات التسعيرية، وزيادة الشفافية في السوق، من المتوقع أن تعود الأمور إلى مسارها الطبيعي، خاصة مع وجود طلب مستمر على المنتج المحلي.

في النهاية، تبقى الأزمة الحالية مرتبطة أكثر بالتسعير وسلوكيات السوق، وليس بندرة حقيقية في الخامات، وهو ما يتطلب إدارة أكثر توازنًا للمنظومة ككل لضمان استدامة الإنتاج وحماية جميع الأطراف.

رغم الهدنة.. مخاوف من تراجع الإنتاج الزراعي عالميًا تحت ضغط الحرب

د.مجدي عبد الظاهر: نقص الأسمدة الزراعية يهدد الإنتاج العالمي

على الرغم من الهدنة التي جرى إعلانها، بين الولايات المتحدة وإيران، لمدة أسبوعين، فإن تأثيرات وضغوط الحرب ما زالت قادرة على بث المخاوف من تراجع الإنتاج الزراعي عالميًا، بشكل يخلف أزمة غذاء خطيرة.

ومع اعتماد صناعة الأسمدة بشكل كبير على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة، فإن أي خلل في إمداداته أو ارتفاع أسعاره ينعكس سريعًا على حجم الإنتاج العالمي وتكاليفه، وهو ما يثير مخاوف متزايدة بشأن استقرار الأمن الغذائي العالمي، في ظل توقعات بتراجع الإنتاج الزراعي في عدد من الدول.

في هذا السياق، حذر الدكتور مجدي عبد الظاهر، رئيس قسم وقاية النباتات وأستاذ كيمياء وسمية المبيدات، من أن نقص الأسمدة الزراعية قد يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وهو ما قد يفتح الباب أمام أزمات غذائية واسعة النطاق، قد تصل في بعض السيناريوهات إلى حد المجاعة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من الغذاء والمدخلات الزراعية.

وأوضح أن صناعة الأسمدة تعتمد بدرجة كبيرة على الغاز الطبيعي، حيث يمثل أكثر من ٦٠٪ من الطاقة المستخدمة في عمليات الإنتاج، ما يجعل هذا القطاع شديد الحساسية لأي اضطرابات في أسواق الطاقة، مشيرًا إلى أن الارتفاعات في أسعار الغاز أو نقص الإمدادات تؤدي بشكل مباشر إلى تقليل الإنتاج أو زيادة تكلفته، وهو ما ينعكس في النهاية على أسعار الأسمدة عالميًا.

ولفت إلى أن من أبرز الدول المنتجة للأسمدة الزراعية على مستوى العالم روسيا والصين وكندا، إلى جانب عدد من دول الاتحاد الأوروبي مثل هولندا وألمانيا وفرنسا، وكذلك المغرب والولايات المتحدة، مؤكداً أن معظم هذه الدول، باستثناء روسيا التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وتقوم بتصديره، تعتمد على استيراد الغاز لتشغيل مصانعها، وهو ما يجعل إنتاجها عرضة للتأثر في حال حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد أو ارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة الأزمات العالمية.

وأشار إلى أن استمرار النزاعات الدولية والحروب يؤدي إلى اضطراب حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، بما في ذلك إمدادات الغاز الطبيعي، وهو ما ينعكس على إنتاج الأسمدة ويؤدي إلى تراجع المعروض وزيادة الأسعار، هذا التراجع لا يقتصر تأثيره على الدول المنتجة فقط، بل يمتد ليشمل الدول المستوردة التي تعتمد على هذه المنتجات في دعم إنتاجها الزراعي، ما يهدد بانخفاض الإنتاج الزراعي عالميًا.

وأضاف أن التأثيرات لا تتوقف عند الأسمدة فقط، بل تمتد لتشمل نقص المواد الكيميائية والمذيبات العضوية والمشتقات البترولية المستخدمة في تصنيع المبيدات الزراعية، إلى جانب تأثر محطات توليد الكهرباء التي تعتمد على الغاز والنفط، وهو ما يزيد من تعقيد الأزمة ويضاعف من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والصناعي على حد سواء.

واختتم بالتأكيد على أن استمرار هذه الأزمات قد يفرض ضغوطًا كبيرة على الإنتاج الزراعي عالميًا، ما يستدعي تحركًا دوليًا لتأمين سلاسل الإمداد وضمان استقرار أسواق الطاقة، محذرًا من أن أي خلل في هذه المنظومة قد ينعكس بشكل مباشر على الأمن الغذائي العالمي، في ظل اعتماد مليارات البشر على استقرار الإنتاج الزراعي وتوافر المدخلات الأساسية له.

الوسطاء يرفعون الفجوة السعرية إلى 30 %..

سامح السيد رئيس شعبة الدواجن: وفرة المعروض تدفع الأسعار نحو التراجع.. والبورصة السلعية ضرورة

تشهد سوق الدواجن في مصر حالة من الاستقرار النسبي خلال الفترة الحالية، مدفوعة بوفرة المعروض وتراجع معدلات الطلب، في أعقاب انتهاء شهر رمضان وعيد الفطر، وهو ما انعكس بشكل مباشر على حركة الأسعار داخل السوق، بحسب ما أكده سامح السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية بالجيزة.

وأوضح سامح السيد أن الأسعار سجلت انخفاضًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، مقارنة بمستوياتها خلال ذروة الطلب في رمضان.

واستقر سعر الكيلو داخل المزرعة عند نطاق يتراوح بين ٧٢ و٧٣ جنيهًا، وهو ما اعتبره مستوى غير عادل بالنسبة للمربين، إذ لا يغطي التكلفة الفعلية للإنتاج، ويتسبب في خسائر مباشرة لعدد كبير منهم.

أرجع "السيد" هذا الانخفاض إلى زيادة حجم المعروض في السوق، نتيجة إدخال كميات كبيرة من قطعان الجدود، الأمر الذي أسهم في رفع معدلات إنتاج الكتاكيت، وبالتالي زيادة المعروض من الدواجن.

كما أشار إلى أن جهود الدولة في دعم القطاع، من خلال توفير الأعلاف وتيسير استيراد خامات مثل الذرة الصفراء وفول الصويا، كان لها دور مهم في تحقيق هذا الاستقرار وتلبية احتياجات السوق.

ولفت رئيس الشعبة إلى أن أسعار الدواجن تخضع في الأساس لآليات العرض والطلب، إلا أن وجود عدد محدود من الوسطاء والسماسرة يؤدي إلى ظهور فجوة سعرية واضحة، قد تصل إلى نحو ٣٠٪ بين سعر البيع في المزرعة وسعر وصول المنتج إلى المستهلك النهائي، وهو ما يؤثر على عدالة التسعير داخل السوق.

شدد "السيد" على أهمية إنشاء بورصة منظمة للدواجن من شأنها ضبط آليات التسعير وتحقيق التوازن بين المنتج والمستهلك، إلى جانب تقليل تدخل الوسطاء في تحديد الأسعار، كما دعا إلى تفعيل آليات أكثر شفافية في التسعير لضمان استقرار السوق على المدى الطويل.

كما أشار إلى أن سعر الفراخ البيضاء استقر داخل المزرعة عند مستوى ٧٥ جنيهًا للكيلو، في حين يصل سعرها إلى المستهلك النهائي بما يتراوح بين ٨٥ و٩٠ جنيهًا حسب المنطقة، موضحًا أن هذا التراجع جاء بعد وصول الأسعار إلى مستويات تجاوزت ١٠٢ جنيه للكيلو خلال شهر رمضان، وهو ما يعكس الطبيعة الموسمية للسوق التي تشهد ارتفاعًا في الطلب خلال المواسم، يعقبه انخفاض مع تراجع الاستهلاك.

حذر رئيس شعبة الدواجن من استمرار انخفاض الأسعار دون مستوى تكلفة الإنتاج، مؤكدًا أن ارتفاع أسعار الأعلاف، إلى جانب تكاليف الوقود والنقل، تمثل عناصر رئيسية تتحكم في حركة الأسعار داخل القطاع، وأن استمرار هذا الوضع قد يهدد استقرار المنتجين.

ودعا "السيد" إلى الإسراع في تفعيل بورصة الدواجن بشكل فعّال، إلى جانب تطبيق قانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بمنع تداول الطيور الحية، والتحول نحو منظومة تعتمد على الدواجن المبردة والمجمدة، بما يسهم في تقليل حلقات التداول والحد من سيطرة الوسطاء على السوق.

وأكد رئيس شعبة الدواجن توافر كميات كافية من الدواجن والسلع الغذائية في الأسواق، مشيرًا إلى أن الدولة نجحت في التعامل مع العديد من التحديات التي واجهت القطاع، إلا أن تحقيق استقرار مستدام يظل مرتبطًا بتطبيق نظام تسعير عادل ومنظم يضمن حقوق جميع الأطراف في المنظومة الإنتاجية والتسويقية.

www.facebook.com/AlamALmalNews

توقع إيهاب سعيد، خبير أسواق المال، عودة التوازن لأسواق النفط العالمية بهدوء الحرب الأمريكية الإيرانية، مشددا على أن الحرب الحالية لن تؤدي إلى نظام اقتصادي عالمي جديد على المدى القصير، وأن البترو دولار لا يزال معيار تسعير النفط. كما أوصى، خلال حوار أجري معه، بالتركيز على الأسهم القوية ماليا، وتوخي الحذر في الاستثمار بالذهب والعقار نظرا لتقلباتهما، وإلى نص الحوار.

إيهاب سعيد خبير أسواق المال:

الهدنة الأمريكية الإيرانية قد تعيد التوازن لأسواق النفط العالمية والبترودولار ما زال معيار التسعير

الدولار سيتأرجح بين 50 و51 جنيها ولن يعود إلى مستوى 47 جنيها

الذهب والعقار يتطلبان الحذر لكثرة تقلبهما.. وأوصي بالاستثمار في الأسهم القوية

رفع سعر الفائدة هدفه امتصاص السيولة والحد من التضخم.. والبورصة ذات عمق إيجابي

الاستثمار العقاري صعب حاليا بسبب مخاطر الاستلام وسوق الكاش أفضل للمستثمرين

رفع الحد الأدنى للأجور موجه لفئة قليلة من الموظفين والغالبية العظمى لا يستفيدون منه

إلى أي مدى يمكن لتهدئة الحرب الأمريكية الإيرانية أن تغير أوضاع الأسواق؟

هناك تناقض أحيانا بين التصريحات الرسمية بوجود وفرة في النفط، وبين الواقع الذي يشهد ارتفاعا في الأسعار، وهو ما يزيد من حالة عدم الرضا، وبمجرد هدوء الأوضاع السياسية وتهدئة الأزمات العالمية، من المتوقع أن تتراجع الأسعار إلى مستويات أقرب إلى ٨٠-٨٥ دولارا، وهي مستويات أكثر توازنا عالميا.

وعلينا أن نؤكد أنه لم ينته عصر الطاقة الرخيصة بشكل كامل، لأن استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة (فوق ١٠٠ دولار) لفترات طويلة أمر صعب، والسبب الرئيسي في ذلك هو الضغوط الداخلية في دول كبرى مثل الولايات المتحدة، حيث يعتمد المواطن بشكل أساسي على الوقود في حياته اليومية بسبب المسافات الكبيرة وضرورة استخدام السيارات، لذلك فإن أي ارتفاع في أسعار الوقود يسبب ضغطا شعبيا كبيرا على الحكومة، ما يدفعها للتدخل ومحاولة خفض الأسعار.

وما سبب التذبذب الحاد في الأسواق العالمية مثل الذهب والنفط والدولار؟

يرجع التذبذب الكبير في الأسواق العالمية إلى حالة الترقب وعدم اليقين، حيث تتحرك الأسواق في نطاق ضيق انتظارا لتصريحات مهمة تحدد الاتجاه القادم، لكن اللافت أن هذه التحركات لم تعد مرتبطة فقط بالأحداث الفعلية مثل الحروب، بل أصبحت تتأثر بشكل كبير بالتصريحات السياسية والاقتصادية، فنلاحظ أن مؤشرات مثل الدولار أو الذهب قد ترتفع أو تنخفض بنسب كبيرة (٢٪ إلى ٣٪) في وقت قصير، وكذلك النفط الذي شهد تقلبات عنيفة بين ١٢٠ دولارا و٨٠ دولارا ثم العودة إلى ١١٢ دولارا.

وغالبا ما تبدأ هذه التحركات بتصريحات قوية تؤدي إلى صعود سريع، ثم تهدأ الأوضاع فتعود الأسعار للاستقرار أو الانخفاض.

لماذا يتأثر الاقتصاد المصري بالأوضاع العالمية والحروب بشكل ملحوظ؟

من أبرز المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري الاعتماد على «الأموال الساخنة»، حيث يؤدي دخولها إلى شعور مؤقت بالاستقرار، لكن خروجها السريع يسبب أزمات كبيرة، كما حدث سابقا. كذلك، انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخليا بشكل أكبر من نسبة انخفاض العملة نفسها نتيجة زيادة الطلب على السلع المرتبطة بالدولار مثل السيارات والذهب، ويخلق هذا ضغطا إضافيا على البنك المركزي لتوفير الدولار، خاصة مع زيادة طلب المستوردين.

ولماذا تلجأ بعض الدول لرفع سعر الفائدة بشكل كبير أثناء الأزمات؟ وما تأثير ذلك على الاقتصاد وسعر العملة والبورصة؟

تلجأ الدول إلى رفع سعر الفائدة بشكل سريع (مثل ٦٪) لمواجهة التضخم المتوقع وامتصاص السيولة من السوق، خاصة عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات مثل الوقود والمواصلات، والهدف من ذلك هو تقليل الطلب، وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار.

لكن هذه الخطوة لها تكلفة كبيرة، خصوصا في دول تعاني من مشكلات هيكلية في الاقتصاد، فعند رفع الفائدة تزيد أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة، ما يحد من قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات أو تقديم دعم إضافي.

وفي هذه الحالة، يتم نقل جزء كبير من العبء إلى المواطن، سواء من خلال ارتفاع الأسعار أو تراجع القدرة الشرائية.

وهل يمكن أن يعود الدولار إلى مستوى الـ٤٧ جنيها مرة أخرى بعد تهدئة الأوضاع؟

بالنسبة للعودة إلى مستويات سابقة أقوى للعملة (مثل ٤٧)، فهذا أمر صعب على المدى القصير، لأنه يتطلب عودة جميع الظروف إلى ما كانت عليه، وهو أمر غير واقعي حاليا، لكن قد يكون من الممكن التحسن تدريجيا إلى مستويات أقل مثل ٥٠-٥١.

كيف تأثرت البورصة بالحرب وما أفضل الخيارات للاستثمار في ظل هذه الظروف؟

البورصة تتأثر بشكل مباشر بحالة عدم اليقين. في أوقات الاضطراب، قد تشهد تقلبات حادة بسبب خروج الاستثمارات أو تخوف المستثمرين، لكن في بعض الأحيان قد تستفيد بعض القطاعات مثل الطاقة أو التصدير من ارتفاع الأسعار أو تغير سعر العملة، لذلك يكون أداء البورصة في هذه الظروف متذبذبا ويعتمد بشكل كبير على تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية.

وبشكل غير متوقع، لم تتأثر البورصة بالحرب بشكل عنيف كما كان متوقعا، بل شهدت تماسكا ملحوظا. صحيح أن السوق تراجع في البداية، لكنه سرعان ما ارتد وعوض جزءا من خسائره، بل إن بعض الأسهم حققت قمما جديدة خلال الأزمة.

بم يوصي المستثمرون في ظل التوترات الاقتصادية العالمية؟

في البورصة يجب التركيز فقط على الأسهم القوية ماليا، أي الشركات ذات الأساسيات الجيدة، لأنها الأكثر قدرة على الصمود والتعافي بعد الأزمات.

أما بالنسبة للذهب، فيواجه مشكلة في التسعير محليا، حيث قد يتحرك عكس التوقعات أحيانا بسبب عوامل داخلية، وليس فقط بسبب الحرب أو السعر العالمي، مما يجعله أكثر تقلبا على المدى القصير.

وفيما يتعلق بالعقار أو الأصول الأخرى، فتظل خيارات مطروحة، لكن القرار يعتمد على السيولة والهدف الاستثماري لكل شخص. ونستخلص من ذلك أنه في أوقات الأزمات، الأفضل هو تجنب المخاطرة العالية، والتركيز على الأصول القوية والأسهم ذات الأساس المتين، لأن هذه هي التي تصمد وتحقق مكاسب عند تحسن الأوضاع.

لماذا أصبح الاستثمار في العقار في مصر صعبا في الوقت الحالي؟ وما الفرق بين سوق الكاش والقسط؟

الاستثمار في العقار أصبح صعبا بسبب عدة مخاطر، أبرزها مخاطر الاستلام، مثل التأخير في تسليم العقارات، الذي يشكل مشكلة كبيرة للمستثمرين.

كما أن الأسعار محملة بفوائد عالية جدا، مما يجعل المطورين غير قادرين على خفض الأسعار، فضلا عن أن ارتفاع الدولار رفع التكلفة الفعلية، رغم انخفاض الفائدة مؤخرا، مما أعاق تحريك الأسعار بشكل واضح.

بالنسبة لسوق العقار، فيعتبر سوق الكاش أفضل للمستثمرين الآن، لأنه أرخص نسبيا ويوفر استلاما فوريا، مما يقلل المخاطر المرتبطة بالتقسيط والتأخير، أما سوق القسط ففيه تحوط، لكنه يحمل مخاطر أكبر، مثل تأخر الاستلام وارتفاع التكلفة بسبب الفائدة.

ما معنى مقولة «اشتري على الإشاعة وبيع الخبر» ولماذا قد ينخفض الذهب رغم وجود أزمات مثل الحروب؟

هذه المقولة تعني أن الأسواق تتحرك بناء على التوقعات قبل وقوع الحدث، وليس الحدث نفسه. فطالما أن هناك إشاعات أو توقعات بحدث مهم مثل حرب أو قرار اقتصادي، يبدأ المستثمرون في الشراء مبكرا، مما يدفع الأسعار للصعود، لكن عندما يقع الحدث فعليا ويصبح معروفا للجميع، تكون الأسعار قد استوعبت هذا الخبر بالفعل، فلا يبقى دافع قوي لمزيد من الصعود، بل يبدأ بعض المستثمرين في البيع لجني الأرباح، وبالتالي قد تنخفض الأسعار، وهذا يفسر لماذا قد نرى الذهب يرتفع قبل الأزمات، ثم يتراجع بعدها لو كانت الأزمة مستمرة، لأن السوق كان قد «سعر» الحدث مسبقا.

الأدوات الجديدة بالبورصة دخلت السوق في توقيت صعب.. ولا يوجد تركيز قوي عليها في البداية

كيف تأثرت السياسات الحكومية مثل رفع الحد الأدنى للأجور والإجراءات التحوطية بالاقتصاد والمواطن؟

أرى أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات تحوطية لمواجهة الأزمة، برفع الحد الأدنى للأجور من ٧ آلاف إلى ٨ آلاف جنيه، وتحريك أسعار الطاقة والكهرباء، وفرض مواعيد إغلاق لبعض المتاجر، لكن هذه الإجراءات لها حدود تأثيرها، خاصة أن فئة صغيرة من موظفي الدولة والقطاع الرسمي تستفيد من رفع الحد الأدنى للأجور، بينما الغالبية العظمى في القطاع الخاص أو العاملين خارج القطاع الرسمي لا يستفيدون.

كما أن رفع الأجور أدى بالفعل إلى زيادة الأسعار، مما أضعف قدرة المواطنين على الاستفادة الحقيقية. فبالرغم من أن القرارات كانت منطقية كخطوات تحوطية وتهدئة للشارع، لكنها غير كافية لحل الأزمة الاقتصادية على أرض الواقع، خصوصا للقطاع الخاص والمتضررين من ارتفاع الأسعار والفائدة والدولار.

كيف تأثرت حركة الأدوات الجديدة في البورصة مع بداية هذا العام؟

الأدوات الجديدة دخلت في توقيت صعب جدا في قمة السوق، مما جعل تأثيرها محدودا في البداية.

التركيز كان منصبا على الظروف العامة للسوق والتقلبات الاقتصادية والسياسية، ولم يكن هناك تركيز قوي على التعامل بهذه الأدوات، لذا لم يظهر لها تأثير كبير أو فوري على السوق، وكانت عمليات التداول ضعيفة في أول أيامها، ثم استقر الوضع لاحقا لكنه بقي محدودا بسبب التركيز على الوضع الكلي.

هل يمكن لتداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية أن تصل إلى فرض نظام اقتصادي عالمي جديد؟

من الصعب أن تؤدي هذه الحرب إلى نظام اقتصادي عالمي جديد على المدى القصير، خاصة أن البترو دولار لا يزال هو معيار تسعير النفط عالميا، وما زالت العملة الأمريكية هي المسيطرة.

وأي محاولات مثل: إيران لبيع النفط باليوان ستظل تعاملات بين دولتين فقط، ولن تؤدي إلى تغيير عالمي كبير إلا على مدى ٢٠-٣٠ سنة في حال كسر السيطرة الأمريكية على النظام الحالي. لذلك، على المدى القريب، سيظل النظام الاقتصادي العالمي كما هو، مع تأثيرات محدودة لبعض الدول فقط.

أعده للنشر: مي رفاعي

الاقتصاد المصري في ظل الهدنة.. فرصة مؤقتة لالتقاط الأنفاس وسط ضغوط متواصلة

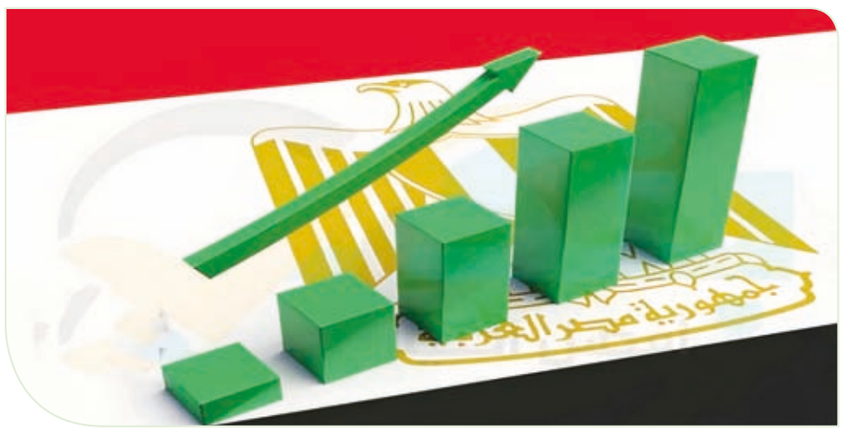

في ظل حالة الترقب التي تسيطر على الأسواق العالمية والإقليمية، انعكست تطورات الأوضاع الجيوسياسية الأخيرة، والحرب الأمريكية الإيرانية، على الاقتصاد المصري بصورة واضحة، خاصة مع إعلان هدنة مؤقتة لمدة أسبوعين، والتي منحت الأسواق قدرًا من الارتياح الحذر، دون أن تصل إلى مستوى الطمأنينة الكاملة، وفي هذا السياق، أكد الخبراء أن هذه الهدنة تمثل فرصة مؤقتة لالتقاط الأنفاس، لكنها لا تعني انتهاء الضغوط أو تحقيق استقرار فعلي ومستدام.

وقال خالد الشافعي، الخبير الاقتصادي، إن الاقتصاد العالمي، ومن ضمنه الاقتصاد المصري، بدأ يدخل مرحلة إعادة التوازن بعد ما وصفه بـ«البركان الاقتصادي» الذي أحدثته الحرب في المنطقة. ويوضح أن مؤشرات الاقتصاد الكلي ستتحسن تدريجيًا، لكن بوتيرة حذرة، في ظل استمرار آثار التضخم المرتفع وزيادة تكاليف الإنتاج. ويؤكد أن التعافي لن يكون سريعًا، إذ ستظل الضغوط قائمة نتيجة انتقال آثار الأزمة إلى الأسواق، خاصة في أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد.

وأوضح الشافعي أن صدمة إغلاق مضيق هرمز لم تنته بالكامل مع توقف الحرب، حيث تركت آثارًا ممتدة على حركة التجارة العالمية وتكاليف الشحن والنقل. ويشير إلى أن هذه التداعيات انعكست على الاقتصاد المصري في صورة ارتفاع تكاليف الاستيراد والإنتاج، وهو ما أدى إلى زيادة أسعار السلع، خاصة في القطاعات الصناعية كثيفة الاعتماد على الطاقة، ما أسهم في استمرار الضغوط التضخمية حتى بعد انتهاء الأزمة.

يؤكد الشافعي أن تجاوز آثار الحرب يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة، تقوم على تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الإنتاج المحلي. ويرى أن الاعتماد على الحلول التقليدية لم يعد كافيًا، مشددًا على ضرورة التوسع في استغلال الموارد الإقليمية، وتعزيز دور الشركات الوطنية في الاستكشاف والتنقيب، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الخارج وتحقيق اكتشافات جديدة تدعم الاقتصاد.

كما يشير إلى أن الاستثمار في التكنولوجيا والموارد البشرية يمثل ركيزة أساسية لاستعادة التوازن وتحقيق نمو مستدام.

وأشار الشافعي إلى أن الضغوط على سعر الصرف لم تختفِ بشكل كامل بعد انتهاء الحرب، في ظل استمرار توجه بعض الدول للتحوط وزيادة الطلب على الدولار والعملات الأجنبية. ويوضح أن تحركات الأسواق العالمية، مثل إعادة توجيه السيولة نحو النفط والغاز، لا تزال تلقي بظلالها على العملات المحلية، بما فيها الجنيه المصري. ومع ذلك، يتوقع أن تبدأ هذه الضغوط في التراجع تدريجيًا مع استقرار الأوضاع العالمية وتحسن تدفقات النقد الأجنبي.

كما أكد أن الحكومة تواجه معادلة دقيقة في مرحلة ما بعد الحرب، تتطلب تحقيق توازن بين حماية المواطن من آثار التضخم والحفاظ على استقرار المالية العامة. ويرى أن الحل يكمن في التحرك على عدة محاور، أبرزها التوسع في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل فاتورة الاستيراد، إلى جانب توطين الصناعات المرتبطة بها مثل الألواح الشمسية والبطاريات.

وشدد الشافعي على أهمية تقديم حوافز استثمارية لجذب رؤوس الأموال، وتعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الضغوط على العملة الأجنبية، مع الاستمرار في سياسات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تأثرًا. وقال إن المرحلة الحالية تتطلب خططا طويلة الأجل قادرة على امتصاص الصدمات العالمية، مع تعظيم الاستفادة من الإمكانات المحلية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

في الوقت نفسه قال هاني أبو الفتوح، الخبير الاقتصادي، إن المؤشرات الاقتصادية الكلية شهدت تحسنًا نسبيًا خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفعت الاحتياطيات النقدية لتقترب من مستوى ٥٣ مليار دولار، وهو ما يعكس قدرة الدولة على تعزيز مركزها المالي الخارجي، كما سجلت تحويلات المصريين بالخارج مستويات قوية بلغت نحو ٤١ مليار دولار، لتظل أحد أهم مصادر دعم العملة الأجنبية. ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، أكد أن المواطن لم يشعر حتى الآن بتحسن ملموس في مستوى معيشته، في ظل استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار، مدفوعة باستمرار قوة الدولار في السوق.

وأشار إلى أن أسعار النفط شهدت تراجعًا ملحوظًا عقب إعلان الهدنة، وهو ما قد يمثل عاملًا إيجابيًا على المدى المتوسط، إلا أن انعكاس هذا الانخفاض على الاقتصاد المحلي لن يكون فوريًا، نظرًا لاعتماد العديد من التعاقدات على أسعار سابقة، خاصة فيما يتعلق بالعقود الآجلة. وأضاف أن تكلفة الإنتاج في مصر لن تتأثر سريعًا بهذه التراجعات، وهو ما يعني استمرار الضغوط على أسعار السلع والخدمات خلال الفترة الحالية.

وفيما يتعلق بالمؤشرات التجارية، لفت أبو الفتوح إلى أن العجز التجاري لا يزال يمثل تحديًا رئيسيًا، حيث يسجل نحو ٤٫٦ مليار دولار، وهو رقم يعكس استمرار الفجوة بين الصادرات والواردات، في ظل اعتماد الاقتصاد على استيراد العديد من السلع الأساسية. وأوضح أن البيانات القومية عادة ما تتأخر في عكس التغيرات العالمية، ما يعني أن أي تحسن في أسعار النفط أو سلاسل الإمداد سيحتاج إلى وقت حتى يظهر بشكل واضح في الأرقام الرسمية.

أما على صعيد قناة السويس، فقد أشار إلى أن الإيرادات حافظت على مستوياتها عند نحو ٤٫٢ مليار دولار، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا في ظل الاضطرابات الحالية في حركة الملاحة العالمية. إلا أنه حذر في الوقت ذاته من أن هذه الإيرادات تظل عرضة للتأثر في حال استمرار التوترات في الممرات البحرية، خاصة مع تداعيات أزمة مضيق هرمز، التي لا تزال تلقي بظلالها على حركة التجارة الدولية.

وأكد أبو الفتوح أن إيرادات قناة السويس، إلى جانب تحويلات المصريين بالخارج، تمثلان دعامة مهمة للاقتصاد المصري، حيث تساهمان في تعويض جزء من الضغوط الخارجية، إلا أن الاعتماد عليهما وحدهما لا يكفي لتحقيق الاستقرار المنشود. وشدد على أهمية استغلال فترة الهدنة بشكل فعال، من خلال دعم القطاع الخاص وتحفيز الإنتاج المحلي، خاصة في القطاعات غير النفطية والخدمية، التي يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالسياسات النقدية، أوضح أن قرار تثبيت أسعار الفائدة ساهم في الحد من بعض المخاطر، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات والحفاظ على استقرار السوق، إلا أن حالة عدم اليقين لا تزال قائمة، وهو ما يتطلب متابعة دقيقة من جانب صناع القرار، وتبني سياسات مرنة قادرة على التعامل مع المتغيرات المتسارعة.

وأكد أبو الفتوح أن الهدنة الحالية تمثل مجرد فترة تهدئة مؤقتة، لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق استقرار طويل الأجل، مشيرًا إلى أن المواطن لا يزال مطالبًا بالحذر في إدارة نفقاته ومدخراته، في ظل استمرار الضغوط الاقتصادية.

وأشار إلى أن الفرصة لا تزال قائمة أمام القطاع الخاص للاستفادة من هذه المرحلة، بشرط التحرك بحذر ووعي.

وأشار إلى أن العامل الحاسم في تحويل هذه المؤشرات الإيجابية إلى استقرار حقيقي يكمن في قدرة صناع القرار على دعم الاستثمار والإنتاج، وخلق بيئة اقتصادية أكثر استدامة. فبدون هذه الخطوات، قد تظل المكاسب الحالية مجرد تحسن مؤقت، سرعان ما يتلاشى مع عودة التوترات، لتبقى الأسواق في حالة من التذبذب وعدم اليقين.

عبد الله الصاوي

خالد الشافعي:

بدأنا مرحلة استعادة التوازن والتعافي سيكون تدريجيا

هاني أبو الفتوح:

المواطن لا يشعر بالتحسن الاقتصادي النسبي

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

ارتفع بنحو 1.38 مليار دولار خلال الربع الأول من 2026

الاحتياطي الأجنبي يحقق مستويات قياسية.. هل نجحت السياسة النقدية في تحييد صدمات الخارج؟

رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وما صاحبها من ضغوط على الأسواق الناشئة وتدفقات رؤوس الأموال، واصل صافي احتياطي النقد الأجنبي لمصر تسجيل مستويات قياسية خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، في إشارة إلى تحسن قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على استقرار مركزه الخارجي.

وارتفع صافي احتياطي النقد الأجنبي إلى مستوى قياسي بلغ ٥٢,٨٣١ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦، بزيادة ٨٥ مليون دولار عن فبراير، وبنحو ١,٣٨ مليار دولار مقارنة بمستواه البالغ ٥١,٤٥١ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥، وبحسب البيانات، سجل الاحتياطي ٥٢,٥٩٤ مليار دولار بنهاية يناير، قبل أن يرتفع إلى ٥٢,٧٤٥ مليار دولار في فبراير، مواصلا مساره التصاعدي خلال الربع الأول من العام.

وقال محمد أنيس، المحلل المالي والاقتصادي، إن الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر أظهر قدرة واضحة على الصمود أمام الصدمات الخارجية، مدفوعا بتغيرات جوهرية في إدارة السياسة النقدية وسوق الصرف منذ توقيع صفقة رأس الحكمة في مارس ٢٠٢٤.

وأوضح أنيس أن الاحتياطي ارتفع من نحو ٣٥ مليار دولار في مارس ٢٠٢٤ إلى قرابة ٥٢ مليار دولار خلال الشهر الماضي، بما يعكس تحسنا ملحوظا في قدرة الدولة على تدعيم مركزها الخارجي.

وأضاف أن السياسة النقدية خلال الفترة الأخيرة أصبحت أكثر اعتمادا على مرونة سعر الصرف، مع تراجع التدخل المباشر من البنك المركزي في تسعير الدولار، وهو ما حد من اللجوء إلى الاحتياطي لدعم الجنيه، مقارنة بما كان يحدث في فترات سابقة.

وأشار إلى أن خروج الاستثمارات غير المباشرة لم يعد يضغط بالوتيرة نفسها على احتياطي البنك المركزي، إذ باتت

محمد عبد العال:

صمام أمان ضد الأزمات العالمية ويغطي احتياجات 7 أشهر

الضغوط تظهر بصورة أكبر في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية، بما يحافظ على قوة الاحتياطي ويعزز صلابة أدوات السياسة النقدية.

ولفت إلى أن السوق استوعبت خلال مارس الماضي خروج أموال ساخنة بنحو ٨ مليارات دولار، وهي وتيرة أقل كثيرا من موجة الخروج العنيفة التي أعقبت اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، عندما غادرت استثمارات غير مباشرة تقدر بنحو ٢٢ مليار دولار خلال شهر واحد.

قال محمد عبد العال الخبير المصرفي، إن الاحتياطي النقدي المصري أثبت

محمد أنيس:

مرونة سعر الصرف أنقذت مصر من صدمة خروج الأموال الساخنة

مرونة كبيرة وقدرة فائقة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية الراهنة، مؤكدا أن النتائج المحققة تعكس كفاءة إدارة السياسة النقدية في مواجهة الصدمات الخارجية.

وأضاف، على الرغم من الأزمة العالمية الراهنة التي طالت كافة دول العالم، إلا أن الاحتياطي النقدي المصري لم ينكمش، بل حقق زيادة ملحوظة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، وهو مؤشر إيجابي جدا في ظل الظروف الحالية.

وأكد على نجاح الدولة المصرية في الحفاظ على استقرار احتياطياتها رغم خروج استثمارات أجنبية (أموال ساخنة) تقدر بما بين ٦ إلى ٧ مليارات دولار وفقا لتقديرات مؤسسات دولية، مما يؤكد قوة القطاع المصرفي وقدرته على امتصاص التخارجات المفاجئة.

وشدد على أنه بالرغم من انخفاض القيمة الدفترية لرصيد الذهب بنحو ٢,٣ مليار دولار نتيجة تراجع الأسعار العالمية، إلا أن رصيد مصر من الذهب كـ «كمية» قد زاد بالفعل، حيث قام البنك المركزي بشراء كميات إضافية في نهاية فبراير الماضي، وأضاف: البنوك المركزية لا تقتني الذهب بغرض المضاربة أو التجارة، بل كـ «ملاذ آمن» وأداة لتحقيق التوازن الاستراتيجي.

وذكر أن مكون العملات الأجنبية السائلة شهد زيادة كبيرة بنحو ٤,٢ مليار دولار، مدعوما بدخول حصة قدرها ٢,٣ مليار دولار من صندوق النقد الدولي (الخاصة بالمراجعتين الخامسة والسادسة)، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار أمام العملات الأوروبية، مما عزز من قيمة المكون الدولاري في الاحتياطي.

ولفت إلى أن الاحتياطي النقدي الحالي يمثل صمام أمان حقيقي للاقتصاد القومي، حيث يغطي احتياجات مصر الاستراتيجية لمدة تصل إلى ٧ أشهر متتالية، وإذا قارنا ذلك بحد الأمان العالمي المعتمد من صندوق النقد والبنك الدوليين (وهو ٣ أشهر فقط)، نجد أن الاحتياطي المصري يتجاوز ضعف معدلات الأمان الدولية، مما يضمن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتأمين سلعها الاستراتيجية.

وتعكس هذه المؤشرات أن الاحتياطي النقدي لم يعد مجرد رقم قياسي في سجلات البنك المركزي، بل أصبح أحد أهم خطوط الدفاع الأولى للاقتصاد المصري في مواجهة صدمات الخارج، سواء عبر مرونة سوق الصرف أو تحسن تدفقات النقد الأجنبي أو تنوع مكونات الاحتياطي.

زياد الحامدي

البنك الأهلي المصري يواصل تطبيق خطة ترشيد الطاقة والموارد

يواصل البنك الأهلي المصري تبنيه مبادرات متكاملة لترشيد استهلاك الكهرباء والطاقة والموارد، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية لدعم الاستدامة البيئية وتحسين جودة حياة المواطن المصري.

حيث صرح محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن هذه المبادرات ضمن إستراتيجية البنك للمساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم خطط الدولة لترشيد الطاقة، والمشاركة في الجهود الوطنية الرامية إلى خفض معدلات استهلاك الكهرباء بما يتماشى مع أهداف الاستدامة البيئية، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة. وأوضح أنه يتم دراسة إمكانية التوسع في استخدام الحلول التكنولوجية الذكية لتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة خلال الفترة المقبلة.

وأكد يحيى أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن البنك مستمر في تطبيق ترشيد الاستهلاك في مختلف مقرات ومباني البنك على مستوى الجمهورية، مع متابعة التنفيذ بشكل دوري لضمان تحقيق أهدافها بطريقة فعالة، بما يشمل ترشيد الكهرباء والوقود والمازوت المستخدم في تشغيل محطات الكهرباء، مع الإسهام في تحسين جودة الهواء والحفاظ على البيئة.

وأضاف أبو الفتوح أن هذه المبادرة تشمل تركيب محطات طاقة شمسية في عدد من المباني والفروع، حيث يعتبر البنك الرائد في تشغيل أكثر من ٤١ فرع بالطاقة الشمسية، إضافة إلى توفير محطة طاقة شمسية أعلى مبنى شارع السبعين الجنوبي بطاقة ٣٠ كيلووات ساعة، وأخرى في الأرشيف الإلكتروني بمدينة العاشر من رمضان بطاقة ٥٠٠ كيلووات ساعة.

وأضاف حسام الحجار، رئيس مجموعة الدعم الإداري بالبنك الأهلي المصري أن البنك يواصل جهوده نحو زيادة خطة ترشيد دقيقة لجميع الفروع والإدارات، بما في ذلك دار البنك بالقاهرة والإسكندرية ونادي البنك الأهلي الرياضي، دون التأثير على جودة الخدمات المقدمة للعملاء، موضحا أن الإجراءات الجديدة تشمل ضبط استخدام المصاعد، التحكم في درجات حرارة أجهزة التكييف، ترشيد الإضاءة الداخلية والخارجية، وتنظيم تشغيل أجهزة التكييف الخاصة بماكينات الصراف الآلي بما يحقق الكفاءة في استهلاك الطاقة، مشيرا إلى استكمال خطة الترشيد التي أطلقتها البنك في ٢٠٢٥، تم ترشيد مصروفات السفر واستخدام الإضاءة والتكييفات في المقرات والنوادي، بما يعكس التزام البنك بالمساهمة في دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وترشيد الموارد.

وأكد الحجار أن البنك حرص على تركيب أحدث كاميرات مراقبة التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء وتقوم بالتسجيل بدون الاحتياج الى اضاءة كان سبب مهم للقدرة علي اطفاء الاضاءة ليلا لتوفير الطاقة، حيث كان البنك سباقا في توفير كافة احتياجاته في وقت قياسي وقبل بداية مشاكل تعطل سلاسل الامداد بالعالم وخاصة الاحتياجات من السيارات من الانتاج المحلي لاستخدامات الفروع والتي تم توفيرها بأقل الاسعار وقبل ارتفاع نسب التضخم وكذلك توفير الاحتياجات من ماكينات الصارف الألي باقل تكلفة.

والجدير بالذكر أن البنك الأهلي المصري يولي أهمية قصوى بملف الدمج بين الكفاءة التشغيلية والاستدامة، مع ضمان استمرار جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، ليكون نموذجا رائدا في القطاع المصرفي المصري في مجال ترشيد الطاقة واستخدام الموارد بكفاءة.

البنك الزراعي المصري يوقع مذكرة تفاهم مع مجموعة إي فاينانس لتعزيز خدماته المالية الرقمية

في إطار سعي البنك الزراعي المصري لتعزيز خدماته المالية الرقمية، وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، وقع البنك مذكرة تفاهم مع مجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، بهدف تطوير وتفعيل الخدمات المالية الرقمية، وزيادة قاعدة العملاء المستفيدين منها، تماشيا مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

وتأتي هذه الشراكة في إطار سعي الطرفين لتقديم حلول مبتكرة تسهم في تحسين جودة الخدمات المالية، وتيسير الوصول إليها، بما يدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقع مذكرة التفاهم، محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، وإبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة «إي فاينانس»، وذلك بحضور سامي عبد الصادق، وغادة مصطفى، نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، ومحمد السويسي، رئيس مجموعة المنتجات والخدمات الإلكترونية بالبنك، وعادل مبارك، الرئيس التنفيذي لشركة اي أسواق التابعة للمجموعة، والمهندس ياسر عزت، رئيس أول قطاع المشروعات بشركة اي فاينانس لتشغيل المنشآت المالية، وعدد من قيادات البنك والمجموعة.

وتتضمن مذكرة التفاهم عددا من المحاور الرئيسية، أبرزها الاتفاق على التوسع في إتاحة واستخدام المنصة الرقمية لأصحاب المعاشات، وزيادة قاعدة العملاء المنضمين إليها عبر استقطاب شرائح جديدة، من خلال تعزيز الخدمات الرقمية المقدمة لهم مثل المدفوعات، والقروض، والادخار، الخدمات الحكومية.

كما تنص مذكرة التفاهم على تفعيل بطاقة الفلاح لتمكين المزارعين وأصحاب الحيازات من الاعتماد عليها في معاملاتهم اليومية عبر استخدامها في نقاط البيع وماكينات الصراف الآلي، مع ربطها بخدمات التمويل الزراعي.

واتفق الطرفان على التعاون في إطلاق منصات رقمية متخصصة تستهدف قطاعات مختلفة، مثل: النقابات والجامعات وأصحاب الأعمال الحرة، وتقديم حلول متكاملة لهم تشمل الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، والخدمات الحكومية.

وبموجب مذكرة التفاهم، تتولى مجموعة «إي فاينانس» تطوير وتشغيل البنية التكنولوجية والحلول الرقمية، ودعم خدمات الدفع الإلكتروني، فيما يقوم البنك الزراعي المصري بإدارة العملاء، وإصدار البطاقات، وتقديم الخدمات المصرفية، بما يحقق التكامل بينهما في تقديم خدمات مالية رقمية متطورة.

وخلال مراسم التوقيع أكد محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين البنك ومجموعة «إي فاينانس» نظرا لدورها المحوري في دعم البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي، وهو ما يتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للبنك لتوفير حلول رقمية مبتكرة تساهم في تعزيز أداء البنك، والارتقاء بجودة خدماته المصرفية والتمويلية لتلبية احتياجات كافة عملائه، واستقطاب عملاء جدد من مختلف الفئات والشرائح، نحو الوصول الي مجتمع لا نقدي بما يسهم في تحقيق الشمول المالي.

وأشار أبو السعود، إن أبرز ما تضمنته مذكرة التفاهم يتمثل في تفعيل بطاقة الفلاح لتمكين المزارعين وأصحاب الحيازات من استخدامها كبطاقة مدفوعات لتسهيل معاملتهم اليومية، ما يسهم في ربط أصحاب الحيازات الزراعية بالأسواق، لتعزيز قدراتهم المالية والخدمات المقدمة لهم هو ما يعد محورا أساسيا في تنمية القطاع الزراعي في مصر والتي يسهم فيها البنك بشكل كبير باعتباره الذراع التمويلية للقطاع الزراعي، والداعم والمساند للفلاح المصري، مؤكدا أن التعاون بين البنك وأي فاينانس سيتضمن أيضا تطوير منصات رقمية موجهة لقطاعات مختلفة من المجتمع، مثل: أصحاب المعاشات، وأعضاء النقابات المهنية، والجامعات وأصحاب الأعمال الحرة، لتقديم الخدمات المصرفية والحلول الرقمية مثل نظم الدفع الإلكتروني، وخدمات التمويل، والمحافظ الرقمية، والحصول على الخدمات الحكومية المختلفة، تماشيا مع تنامي الطلب على استخدام المدفوعات الرقمية وإيجاد قنوات دفع بديلة لتعزيز الشمول المالي وبناء اقتصاد رقمي تنافسي.

ومن جانبه أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة "إي فاينانس"، أن هذه الشراكة تمثل خطوة استراتيجية لدعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، مشيرا إلى أن التعاون مع البنك الزراعي المصري سيسهم في التوسع في تقديم خدمات رقمية متطورة تستهدف شرائح واسعة من المجتمع، وعلى رأسها أصحاب المعاشات من خلال إتاحة منصات رقمية تسهل حصولهم على خدمات الدفع والخدمات الحكومية، بالإضافة إلى دعم تفعيل "بطاقة الفلاح" لتصبح أداة دفع إلكترونية متكاملة تمكن المزارعين من إجراء معاملاتهم اليومية بسهولة وأمان، وربطهم بالخدمات التمويلية والزراعية.

وأضاف أن المجموعة ستواصل تطوير بنية تحتية رقمية قوية تضمن تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة ومرونة، بما يتماشى مع توجه الدولة نحو بناء اقتصاد رقمي متكامل.

وينهي استعداداته لاستقبال موسم توريد القمح ٢٠٢٦

أنهى البنك الزراعي المصري استعداداته مبكرا، لاستقبال موسم توريد القمح المحلي ٢٠٢٦، حيث تبدأ الشون والسعات التخزينية ونقاط التجميع الخاصة بالبنك، والمنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية في استقبال القمح المحلي من المزارعين والموردين، بداية من ١٥ أبريل الجاري، وحتى انتهاء الموسم في ١٥ أغسطس المقبل، تنفيذا لتوجهات الدولة بتهيئة كافة السبل لإنجاح موسم توريد القمح، وتسهيل عمليات التوريد من المزارعين، واستقبال أكبر كميات من الأقماح الموردة منهم.

ويعد البنك الزراعي المصري أحد أهم الجهات التسويقية التي تقوم باستلام القمح المحلي من المزارعين والموردين لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية، نظرا لأنه يمتلك أكبر مساحات تخزينية لاستلام، وتخزين الأقماح المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية، إذ بلغ عدد المواقع التخزينية هذا العام ١٨٠ موقعا تخزينيا، بمساحات تخزينية تبلغ نحو ٦٠٠ ألف متر مربع، ومن المتوقع أن تستقبل نحو ٦٥٠ ألف طن قمح خلال الموسم، علاوة على إتاحة مراكز تجميع في القرى للتيسير على صغار المزارعين.

وفي إطار سعي البنك الزراعي المصري لزيادة معدلات التوريد من القمح المحلي، لمساندة جهود الدولة في استلام محصول القمح الاستراتيجي، والحفاظ عليه وفق المواصفات التي حددتها وزارة التموين والتجارة الداخلية، ويطبق البنك خلال هذا الموسم منظومة متكاملة لاستقبال القمح، سيتم إدارتها بالكامل إلكترونيا من خلال توفير ماكينات نقاط البيع "POS" في كافة المواقع التخزينية، يتم من خلالها توفير قاعدة بيانات لحظية تشتمل على معلومات خاصة بكل عميل، والكمية الموردة منه، ودرجة الفرز وغيرها من البيانات التي سيتم ربطها بشاشات عرض ذكية مرتبطة بالمركز الرئيسي، والشون وكافة فروع البنك بالمحافظات، للاطلاع على الكميات الموردة أولا بأول لكل شونة، ومراقبة الأداء بها لتنظيم عمليات التوريد، وذلك بالتعاون مع البورصة المصرية للسلع، كما يشارك البنك في عضوية غرفة العمليات المركزية بوزارة التموين.

تسهم المنظومة الجديدة في التيسير على الموردين بشكل كبير، حيث ستمكنهم من صرف القيمة المالية للكميات الموردة خلال ٤٨ ساعة من التوريد، نقدا أو من خلال حسابه البنكي، كما يتيح البنك للموردين فتح حساب مصرفي في فروع البنك الزراعي المصري، والحصول على كارت بنكي مدفوع مقدما لصرف أموالهم، من أي ماكينة صراف آلي أو فرع بنك، أو الدفع للموردين بالوسيلة التي يختارونها، علما بأن جميع المبالغ المستحقة للموردين ستكون معفاة من أي مصاريف إدارية، أو عمولات بنكية وتصرف كاملة، وفقا لأسعار الشراء والحوافز التي أقرتها الدولة.

كما شملت استعدادات البنك، العمل وفق خطة شاملة لتجهيز المواقع والمساحات التخزينية، لاستقبال موسم توريد القمح تتضمن تنفيذ عمليات التطهير لأرضيات الشون، وتبخير الفوارغ، لضمان تحقيق أعلى معايير جودة التخزين، وتوفير أجولة الجوت الجديدة للتعبئة، علاوة على توفير الموازين ودمغها، بالتعاون مع مصلحة دمغ المصوغات والموازين، ومراجعة كافة إجراءات الأمن والسلامة بالمواقع المختلفة، لضمان تحقيق أعلى معايير الأمن والسلامة، حفاظا على الأقماح المخزنة، وسلامة العاملين في تلك المواقع.

بنك مصر يحصد شهادة الأيزو ISO 41001:2018 في نظم إدارة المرافق والصيانة

استمرارا لمسيرة التميز والكفاءة، والتزاما من بنك مصر بتطبيق أعلى المعايير العالمية في مختلف عملياته، حصل بنك مصر – القطاع الهندسي – على شهادة الأيزو ISO ٤١٠٠١:٢٠١٨ في مجال نظم إدارة المرافق والصيانة، وذلك من مؤسسة Global Inter Certification الأمريكية من خلال وكيلها شركة GIC Egypt for Certification، بهدف تعزيز منظومة الجودة ورفع مستوى الجاهزية المؤسسية، عقب اجتياز البنك عمليات تدقيق ومراجعة شاملة للتحقق من توافق السياسات والإجراءات الداخلية مع المواصفات والمعايير الدولية المعتمدة.

وقام حسام الدين عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بتسلم الشهادة من الدكتور محمد عمرو أبو العلا، مدير عام شركة GIC Egypt for Certification، وذلك بحضور المهندس هانئ الدسوقي مستشار وزير الصناعة للمواصفات والجودة والاعتماد، والمهندس إيهاب ماهر رئيس قطاع الشئون الهندسية والعقارية ببنك مصر، ولفيف من قيادات البنك والجهة المانحة للشهادة.

وفي هذا السياق، صرح حسام الدين عبد الوهاب نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر بأن حصول بنك مصر على شهادة ISO ٤١٠٠١:٢٠١٨، والتي تعد المعيار الدولي المعتمد لنظم إدارة المرافق، يهدف إلى تنظيم وإدارة أنشطة المرافق والصيانة وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يضمن كفاءة التشغيل، واستدامة الأصول، وتحسين جودة الخدمات المقدمة. وأضاف أن تطبيق هذا النظام يعكس التزام البنك بتبني نظم حديثة وفعالة في إدارة المرافق والصيانة، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

كما أثنى على الجهود المبذولة والتطوير المستمر لأنظمة وإجراءات العمل بالقطاع الهندسي وكافة قطاعات البنك، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وتطبيق المعايير الدولية لنظم الإدارة، ويعكس وعيا مؤسسيا بأهمية الجودة الشاملة والحوكمة الرشيدة والاستدامة.

وأكد أن حصول بنك مصر على هذه الشهادة الدولية المرموقة يعكس ثقة العملاء الذين يضعهم البنك في صدارة أولوياته وشركاء نجاحه، والتزامه بتقديم خدمات مصرفية متطورة تحقق نموا مستداما يدعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

ومن خلاله، صرح الدكتور محمد عمرو أبو العلا، مدير عام شركة GIC Egypt for Certification، بأن منح شهادة ISO ٤١٠٠١:٢٠١٨ للقطاع الهندسي ببنك مصر جاء بعد عمليات مراجعة وتدقيق شاملة، مؤكدا أن النظام المطبق يعكس كفاءة تشغيلية عالية، ومنهجية عمل احترافية، ودعما واضحا من الإدارة العليا.

كما صرح المهندس هانئ الدسوقي، مستشار وزير الصناعة للمواصفات والجودة والاعتماد، بأن حصول بنك مصر على الشهادة يعكس التزامه بتطبيق المعايير الدولية لنظم إدارة المرافق، بما يسهم في رفع كفاءة التشغيل وتحسين جودة الخدمات، ويعزز ثقافة الجودة والاستدامة داخل المؤسسات

تحول رقابي يعيد صياغة إجراءات التأمين..

إدارات مكافحة الاحتيال بالبنوك صمام أمان للرقمنة المصرفية وحماية ثقة العملاء والمستثمرين

في خطوة رقابية تعكس تصاعد التحديات التي تفرضها الرقمنة المصرفية، ألزم البنك المركزي المصري جميع البنوك العاملة في السوق المحلية بإنشاء إدارات مستقلة ومتخصصة لمكافحة الاحتيال خلال مهلة لا تتجاوز ٦ أشهر، في تحرك يستهدف تعزيز سلامة القطاع المصرفي، ورفع كفاءة البنوك في مواجهة الأنماط الاحتيالية المتزايدة، خاصة مع التوسع في الخدمات المالية الرقمية والمعاملات الإلكترونية.

وبحسب خطاب دوري صادر عن البنك المركزي، تتبع الإدارة الجديدة مباشرة رئيس قطاع المخاطر، وتتولى إعداد استراتيجية وسياسة مكافحة الاحتيال واعتمادها من مجلس الإدارة، إلى جانب تنفيذ تقييمات مستقلة لمخاطر الاحتيال، ومتابعة العمليات المصرفية في مختلف مراحلها ومنتجاتها، بما يشمل الخدمات التقليدية والرقمية على حد سواء.

ويرى مصرفيون وخبراء أن القرار لا يعد مجرد إجراء تنظيمي جديد، بل يمثل إعادة تموضع رقابي داخل البنوك لمواكبة المخاطر المستحدثة، وتحويل مكافحة الاحتيال من وظيفة موزعة بين أكثر من إدارة إلى منظومة مؤسسية مستقلة، قادرة على التدخل المبكر وحماية المعاملات والودائع والائتمان.

قال الدكتور وليد خضر، الخبير المصرفي والمتخصص في ضمان مخاطر الائتمان، إن توجه البنك المركزي المصري لإلزام البنوك بإنشاء إدارات مستقلة لمكافحة الاحتيال يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الرقابة والانضباط داخل السوق المصرفي، خاصة في ظل التوسع المتسارع في المنتجات الرقمية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية.

وأوضح خضر أن القرار يأتي استجابة طبيعية لمخاطر ووقائع شهدها السوق خلال الفترة الأخيرة، سواء ما يتعلق بالتلاعب في المستندات أو محاولات التحايل في الإجراءات الائتمانية، مشيرا إلى أن الإدارة الجديدة سيكون لها دور محوري في مراجعة استيفاء المحددات المستندية والقانونية والائتمانية قبل منح أي تسهيلات، بما يحد من فرص التلاعب أو تمرير عمليات غير سليمة.

وأضاف أن الإدارة ستلعب دورا مهما في مراقبة تنفيذ السياسات الخاصة بصرف القروض على شرائح، والتأكد من سلامة الضمانات وصحة توقيعات العملاء والضامنين، بما يغلق الباب أمام أي تجاوزات قد تصدر سواء من العملاء أو من داخل المنظومة التشغيلية نفسها.

وأكد خضر أن التوسع في البنوك الرقمية والمنتجات الائتمانية الحديثة يفرض مستوى أعلى من الرقابة، لافتا إلى أن الإدارة الجديدة ستتولى أيضا متابعة المعاملات المرتبطة بنظم الدفع والبطاقات البنكية

وليد خضر:

تعزز الانضباط الرقابي وتقضي على الثغرات الائتمانية

ونقاط البيع **(POS)**، بما يجعلها بمثابة «فاتورة أمان ضرورية» لضمان استقرار المعاملات الإلكترونية وسلامة العمليات المصرفية.

وشدد خضر على أهمية التمييز بين إدارة مكافحة الاحتيال وإدارة مكافحة غسل الأموال، موضحا أن الاحتيال يرتبط بمحاولات التحايل المباشر للحصول على أموال أو ائتمان دون وجه حق، بينما تمثل مكافحة غسل الأموال مسارا رقابيا وتنظيميا مختلفا من حيث الأهداف والأدوات.

وأشار إلى أن الإدارة الجديدة يمكن أن تسهم أيضا في بناء قواعد بيانات للحالات المكتشفة أو ما يشبه «القوائم السلبية»، بما يساعد على منع تكرار الأنماط الاحتيالية مستقبلا، ويعزز من قدرة البنوك على الرصد المبكر واتخاذ قرارات أكثر دقة في التعامل مع العملاء والعمليات محل الشبهة.

من خلاله، قال محمد عبد المنعم، الخبير المصرفي، إن قرار البنك المركزي بإلزام البنوك بإنشاء إدارات مستقلة لمكافحة الاحتيال يأتي في توقيت بالغ الأهمية، بالتزامن مع التوسع الكبير في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة الاعتماد على المعاملات الإلكترونية والتوقيع الرقمي.

وأضاف أن البنك المركزي يتحرك بشكل استباقي لحماية القطاع المصرفي من المخاطر الجديدة التي فرضها التحول الرقمي، موضحا أن دور هذه الإدارات لن يقتصر على مواجهة جرائم الاحتيال التقليدية مثل: تزوير المستندات أو الاختلاس، بل سيمتد أيضا إلى التصدي لأنماط أكثر تعقيدا، مثل: انتحال الهوية الرقمية، واختراق الحسابات، والتلاعب في معاملات الموبايل البنكي والخدمات المصرفية عن بعد.

وأوضح عبد المنعم ، أن أهمية القرار تكمن كذلك في ترسيخ مفهوم الحوكمة المؤسسية داخل البنوك، عبر وجود جهة متخصصة تتحمل مسؤولية مباشرة عن رصد محاولات الاحتيال وتحليلها والتعامل معها بسرعة وكفاءة، بدلا من تشتت هذه الاختصاصات بين إدارات متعددة.

محمد عبد المنعم:

حوكمة أكثر صلابة في مواجهة الا حتيال الإلكتروني

وأشار إلى أن تبعية هذه الإدارات لقطاع المخاطر تعكس رؤية تنظيمية دقيقة، لأنها تضمن دمج جهود مكافحة الاحتيال ضمن الإطار الأوسع لإدارة المخاطر التشغيلية والأمن السيبراني، بما يعزز قدرة البنوك على الاستجابة المبكرة لأي تهديدات محتملة.

وأكد عبد المنعم أن العميل سيكون المستفيد الأول من هذا التوجه، لأن وجود إدارات متخصصة لمكافحة الاحتيال سيسهم في سرعة اكتشاف العمليات المشبوهة، وتقليل الخسائر المحتملة، ورفع كفاءة التعامل مع شكاوى العملاء، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مستوى الثقة في الجهاز المصرفي.

وأضاف أن القرار يحمل بعدا مهما يتعلق بدعم الشمول المالي، موضحا أن شريحة من المواطنين ما زالت تتردد في استخدام الخدمات البنكية الرقمية بسبب مخاوف مرتبطة بالأمان، وبالتالي فإن تعزيز منظومة الحماية والرقابة يمنح هذه الفئات قدرا أكبر من الطمأنينة، ويشجعها على الانضمام إلى المنظومة المصرفية الرسمية واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

وشدد على أن إنشاء إدارات مكافحة الاحتيال يمثل «فاتورة أمان ضرورية» في العصر الرقمي، لأن التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية لا يمكن أن ينجح أو يستمر دون بنية رقابية قوية تضمن التوازن بين سرعة الخدمة وحماية أموال العملاء وسلامة المعاملات.

بدوره، قال وليد عادل، الخبير المصرفي، إن قرار البنك المركزي المصري يعكس إدراكا واضحا لحجم التحديات الجديدة التي تواجه القطاع المصرفي، خاصة مع التوسع الملحوظ في استخدام المحافظ الإلكترونية، والإنترنت البنكي، والتطبيقات البنكية، وما صاحب ذلك من بروز أنماط حديثة من الجرائم المالية، مثل سرقة البيانات البنكية، والاحتيال الإلكتروني، وتزوير المعاملات.

وأوضح أن القرار قد يبدو في ظاهره تنظيميا أو إداريا، لكنه في جوهره خطوة استراتيجية لحماية أموال العملاء والحفاظ على استقرار النظام المالي، في وقت أصبحت فيه الجرائم

وليد عادل:

منظومة إنذار مبكر تضمن ثقة أعلى في الجهاز المصرفي

المالية أكثر تعقيدا وتطورا من أي وقت مضى.

وأشار عادل إلى أن إنشاء إدارات متخصصة لمكافحة الاحتيال يعني عمليا وجود خط دفاع داخلي محترف داخل كل بنك، مهمته الأساسية رصد العمليات المشبوهة، وتحليل أنماط الاحتيال، ومتابعة أي مؤشرات غير طبيعية داخل المعاملات المالية، إلى جانب استخدام أدوات تكنولوجية حديثة للكشف المبكر عن محاولات الاختراق أو التلاعب قبل وقوع الضرر.

وأضاف أن القرار يكتسب أهمية إضافية في ظل التصاعد الملحوظ في عمليات الاحتيال المالي عالميا، خاصة مع تطور أساليب المجرمين واعتمادهم على تقنيات أكثر تعقيدا مثل الهندسة الاجتماعية، واختراق البيانات، وانتحال الهوية الرقمية، وهي مخاطر لم تعد بعيدة عن أي سوق مصرفية نشطة.

وأكد أن أحد الأبعاد المهمة لهذا القرار يتمثل في حماية سمعة القطاع المصرفي المصري، موضحا أن أي حادث احتيال كبير لا يقتصر أثره على الخسائر المالية المباشرة، بل قد يمتد إلى اهتزاز ثقة العملاء في البنوك والخدمات الرقمية، وهي الثقة التي تمثل الأساس الحقيقي لنجاح أي منظومة مصرفية حديثة.

ولفت عادل إلى أن وجود إدارات متخصصة داخل كل بنك سيساعد أيضا على تعزيز التعاون والتنسيق مع البنك المركزي والجهات الرقابية، من خلال سرعة تبادل المعلومات بشأن أساليب الاحتيال الجديدة، بما يخلق منظومة إنذار مبكر جماعية، ويعزز قدرة القطاع المصرفي ككل على التحرك بشكل أسرع وأكثر كفاءة في مواجهة أي تهديدات.

وأكد على أن القرار لا ينبغي النظر إليه فقط باعتباره أداة لمكافحة التزوير أو الحد من الجرائم المالية، بل باعتباره جزءا من بناء بنية دفاعية متقدمة داخل الجهاز المصرفي، تحمي أموال العملاء، وتدعم استقرار المؤسسات البنكية، وتواكب متطلبات التحول الرقمي الآمن.

زياد الحامدي

فئة الـ2 جنيه المعدنية.. حل سحري لأزمة «الفكة» وتقليص خسائر سك العملات الصغيرة

بعد إعلان مصلحة الخزانة العامة وسك العملة استحداث عملة معدنية جديدة فئة ٢ جنيه ، ثارت التساؤلات حول جدوى هذا الطرح، وكيف يمكن أن يخدم السوق والمواطن، إذ أجمع الخبراء على أن هذه الخطوة تعالج أزمة «الفكة» في السوق بشكل ملحوظ.

وأشاد الدكتور عز الدين حسانين، الخبير الاقتصادي، بتوجه وزارة المالية والبنك المركزي لإصدار فئة جديدة من العملة المعدنية بقيمة ٢ جنيه، باعتباره حلا عمليا لمشكلة نقص «الفكة» في السوق.

وأوضح أن نقص العملات المعدنية يرتبط في الغالب بتراجع قيمة الجنيه أو تحركات سعر الصرف، وهو ما يدفع الدولة إلى تقليل الاستيراد بشكل عام، بما في ذلك المواد الخام اللازمة لإنتاج العملات المعدنية.

وأشار إلى أن أزمة الجنيه المعدني لا ترجع إلى سبب واحد، بل إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف الجدوى الاقتصادية لإنتاجه محليا، حيث تعتمد عملية التصنيع على استيراد مكونات العملة من الخارج ثم سكها داخل مصلحة الخزانة العامة وسك العملة، ما يرفع التكلفة بشكل ملحوظ، خاصة أن تكلفة استيراد المواد الخام اللازمة لإنتاج الجنيه المعدني تصل إلى نحو ١,٣٠ جنيه للعملة الواحدة، في حين أن قيمتها الاسمية أقل، ما يعني أن عملية الإنتاج تحقق خسارة تقدر بنحو ٣٠ قرشا لكل وحدة.

وأكد عدم وجود جدوى اقتصادية من صهر العملات المعدنية أو الاتجار غير المشروع بها، موضحا أن هذه الممارسات غير مربحة عمليا، فالكيلو الواحد من الجنيهات المعدنية يحتوي على نحو ١١٧ قطعة، وتكون قيمته الاسمية أعلى من قيمة كيلو الحديد، التي لا تتجاوز ٤٠ جنيها، فضلا عن أن فصل مكونات المعدن يتطلب تقنيات معقدة ومكلفة. وليس هذا فحسب، بل إن القائم بذلك يجازف ويعرض نفسه لمسائلة قانونية ذات عقوبات رادعة.

وأشار إلى تراجع الطلب على العملات المعدنية مقارنة بالسابق، وهو ما يفسر عدم وجود طلبات حالية من البنوك على فئة الجنيه المعدني، فضلا عن أن تكلفة نقل وتوزيع العملات المعدنية من البنك المركزي إلى البنوك مرتفعة للغاية، خاصة عند التعامل مع كميات كبيرة، وهو ما يزيد من الأعباء التشغيلية.

وبناء على ذلك، يرى أن طرح عملة معدنية بقيمة ٢ جنيه يمثل حلا منطقيا، إذ يمكن إنتاجها بنفس تكلفة الجنيه المعدني تقريبا، لكنها تساعد في تقليل الخسائر وتعويض الفارق في التكلفة.

وأوصى بضرورة الاتجاه إلى طرح الجنيه الرقمي، باعتباره الخيار الأكثر كفاءة، حيث يمكن للبنك المركزي إصداره كوحدة إلكترونية يتم تداولها عبر منصات مثل «إنستا باي» وغيرها من وسائل الدفع الرقمية، بدلا من تداوله نقدا، بما يسهم في خفض التكاليف وتلبية احتياجات السوق بشكل أكثر مرونة.

وترى سهر الدماطي، الخبيرة المصرفية، أن نجاح أي تحرك لتطوير منظومة العملات المعدنية لا يرتبط فقط بطرح فئات جديدة، بل بمدى قدرة الدولة على إدارة السيولة وضبط حركة النقد داخل السوق بشكل دقيق، بما يحافظ على استقرار الأسعار ويعزز ثقة المواطنين في العملة المحلية.

وأكدت أن الهدف الأساسي من إدخال تعديلات على هيكل «الفكة» هو إعادة تنشيط التداول الرسمي للعملات المعدنية، وإعادتها إلى الدورة الاقتصادية، بدلا من بقائها محتجزة لدى بعض الأفراد أو استخدامها في أنماط أقرب إلى المضاربة، وهو ما يمثل أحد التحديات غير المباشرة في السوق.

وأشارت إلى أن طرح عملة معدنية جديدة بقيمة ٢ جنيه يمكن أن يكون خطوة فعالة في تخفيف الضغط على الفئات الأصغر وتسهيل المعاملات اليومية، خاصة في المناطق الأكثر ازدحاما.

ولفتت إلى أن هذه الخطوة يجب أن تكون مصحوبة برقابة صارمة وآليات واضحة تضمن عدم تسرب العملات إلى السوق غير الرسمي أو استخدامها في أنشطة غير مشروعة، مع ضرورة المتابعة المستمرة لتأثيرها على مستويات الأسعار وحجم السيولة في الاقتصاد.

موضحة أن تحديث مواصفات العملات المعدنية، خاصة الجنيه، من خلال تطوير السبيكة المعدنية واستخدام خامات أقل تكلفة، لم يعد خيارا بل ضرورة اقتصادية، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج واعتماد جزء من مدخلاته على الاستيراد، وهو ما يفرض تحقيق توازن دقيق بين القيمة الاسمية للعملة وتكلفة تصنيعها.

وأشارت إلى أن تطوير منظومة العملات المعدنية يجب أن يتم ضمن رؤية متكاملة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والانضباط الرقابي، بحيث لا يكون الهدف مجرد حل أزمة الفكة، بل بناء نظام نقدي أكثر مرونة واستدامة، قادر على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية دون التأثير سلبا على معدلات التضخم أو استقرار العملة.

مي رفاعي

عز الدين حسانين:

العملة الجديدة تعالج أزمة السوق والجنيه الرقمي حلا أمثل

سهر الدماطي:

تطوير العملات المعدنية مرهون بإدارة السيولة وضبط النقد

بنك فيصل الإسلامي ضمن نخبة الشركات المصرية في تصنيف فوربس

نجح بنك فيصل الإسلامي المصري في ترسيخ حضوره ضمن كبرى الكيانات الاقتصادية في مصر، بعدما جاء ضمن قائمة أقوى ٥٠ شركة مصرية لعام ٢٠٢٦م، وفق تصنيف مؤسسة فوربس الشرق الأوسط "Forbes Middle East" ليحتل المركز (٢٩) على مستوى الشركات المدرجة، والسابع بين البنوك المصرية التي تضمنها التصنيف، والبالغ عددها ٩ بنوك... واعتمدت منهجية التصنيف على تحليل القوائم المالية المجمعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مع التركيز على مجموعة من المؤشرات الرئيسة، في مقدمتها القيمة السوقية، وإجمالي الأصول، وحجم الإيرادات، إلى جانب صافي الأرباح. وفي هذا الإطار سجلت أصول البنك بنهاية عام ٢٠٢٥م نحو ٥,٤ مليار دولار أمريكي، فيما بلغ صافي أرباحه حوالي ٩٢,٣ مليون دولار، وحققت إيرادات النشاط نحو ٥٧٩ مليون دولار، بينما وصلت قيمته السوقية إلى ٥٦٠ مليون دولار.

وتعقيبا على تلك النتائج، أكد عبدالحميد أبو موسى - محافظ البنك - على أن استمرار تواجد البنك ضمن هذا التصنيف يعكس قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئة اقتصادية متغيرة، اتسمت بتحديات عالمية ومحلية متلاحقة، مشيرا إلى أن السياسات المرنة التي انتهجتها إدارة البنك أسهمت في مواجهة هذه التحديات بكفاءة مما دعم استمرارية تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة تلبي تطلعات عملاء مصرفنا، وتعزز من موقفه التنافسي داخل القطاع المصرفي المصري، وقدرته على التحدي والابتكار.

ومن الجدير بالذكر أن قائمة فوربس الشرق الأوسط ضمت أقوى خمسين شركة مصرية تعكس ثقل الشركات المدرجة في السوق، حيث سجلت الشركات مجتمعة قيمة سوقية تقدر بنحو ٥٥,٨ مليار دولار وتشكل حوالي ٨٣٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة، ويعد قطاع البنوك والخدمات المالية الأكثر تمثيلا في هذه القائمة بنحو ١٤ شركة وبقيمة سوقية إجمالية بلغت ٢١,٢ مليار دولار، متقدما على القطاع الصناعي الذي حل ثانيا بنحو ١١ شركة وبقيمة سوقية بلغت ١٢,٤ مليار دولار... وتعد «فوربس الشرق الأوسط» منصة رائدة في مجال صحافة الأعمال، حيث تقدم تحليلات وتقارير متخصصة تغطي موضوعات الاقتصاد والاستثمار والتكنولوجيا وريادة الأعمال، إلى جانب قيامها بإصدار عدد من التصنيفات الإقليمية البارزة.

بأرقام قياسية وخدمات رقمية فائقة..

التجزئة المصرفية لـ EBank تستقطب شرائح متميزة من العملاء

أعلن البنك المصري لتنمية الصادرات (EBank) عن إطلاق حزمة شاملة ومبتكرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تستهدف إحداث تحول جذري في تجربة العملاء بالسوق المصري. وتأتي هذه الخطوة مدعومة بنتائج قوية حققها البنك بنهاية عام ٢٠٢٥، حيث قفزت الحدود الائتمانية لمحفظة البطاقات إلى ١,٢ مليار جنيه، كما سجلت معدلات استخدام البطاقات الائتمانية نموا ملحوظا بنسبة ٤٨٪ لتصل إلى نحو ٤١٢ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة بنحو ٢٧٩ مليون جنيه خلال العام السابق، مدفوعة بزيادة قاعدة العملاء وتنوع العروض والبرامج التسويقية التي يقدمها البنك وسط نمو متسارع في الخدمات والحلول الرقمية.

كما أعلن EBank عن تعزيز مجموعة بطاقاته المصرفية، والتي تشمل بطاقة الخصم بالدولار USD Debit Cardلإدارة المعاملات الدولية، وبطاقة وورلد الائتمانية World Credit Card التي تمنح مزايا حصرية للمسافرين، إلى جانب بطاقة الخصم المباشر البلاتينيةPlatinum Debit Card بما يلبي احتياجات العملاء بمختلف الشرائح. كما توسع البنك في شراكاته مع التجار لتقديم خطط تقسيط مرنة بالإضافة إلي إتاحة قنوات التقسيط عبر «ماكينات الصراف الآلي» و«مركز الاتصال".

وكشف البنك عن طفرة في برامجه التمويلية، حيث طرح حلولا ترتكز على الموافقات الفورية لتمويل السيارات الجديدة والمستعملة بحد أقصى يصل إلى ١٢ مليون جنيه مصري، وهو ما يعد ميزة تنافسية كبرى تلبي طموحات كبار العملاء. كما أطلق البنك برامج تمويل شخصي، مخصصة لشرائح كبار العملاء (EWealth) وأصحاب المدخرات المرتفعة، وذلك إلى جانب تصميم مجموعة من البرامج التي تناسب جميع شرائح العملاء وتلبي مختلف احتياجاتهم بأسعار تنافسية وبقيمة تصل إلى ٨ مليون جنيه ومدد تمويل تصل إلى ١٠ سنوات.

وفي إطار حرصه على تقديم حلول ادخارية متميزة، طرح البنك شهادات جديدة وحصرية بعائد سنوي تنافسي كما قام بتطوير مجموعة من حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع بما يتيح عوائد يومية ومزايا متعددة تلبي الاحتياجات المختلفة للعملاء.

وقد استحدث البنك شرائح متنوعة لتقديم خدمة مفصلة لمختلف العملاء، حيث خصص رقم خدمة عملاء مباشر (١٧٦١٠) لشريحة كبار العملاء EWealth، وأطلق مزايا حصرية لشريحة المرأة EQueen، بالإضافة إلى خدمات مميزة لموظفي الرواتب (أعلى من ٤٠ ألف جنيه شهريا) في حين يتيح شريحة العملاء المميزين Affluent خدمات مصرفية متميزة ومجموعة من الامتيازات التي تعزز من التجربة المصرفية للعملاء المميزين، وساهمت هذه الاستراتيجية في زيادة أرصدة كبار العملاء بنسبة ٣٠٪ ونمو عددهم بنسبة ٣٥٪.

كما تم تحديث برامج التمويل والعروض والمزايا الخاصة بخدمة تحويل الرواتب بالإضافة إلى تطوير حساب توفير جديد لعملاء تحويل الرواتب بمميزات خاصة وعائد تنافسي وحسابات بعملات مختلفة غير الجنيه المصري مثال ال دولار واليورو والجنيه الإسترليني.

وعزز البنك تواجده في قطاع التأمين المصرفي ببرامج نوعية تشمل برنامج «قادر» لتأمين مستقبل الأطفال ذوي الهمم، وبرامج «ثراء» و«هي بأمان» لتغطية احتياجات التقاعد، الزواج، والتعليم، مما يوفر حلولا استثمارية وتأمينية شاملة تحت سقف واحد.

وعلى الصعيد الرقمي والميداني، قام البنك بتنفيذ خطوات واضحة في التحول الرقمي واتاحة مجموعة من الخدمات الجديدة لعملائه حيث قام البنك بإتاحة خدمات سداد البطاقات الائتمانية من خلال مختلف القنوات الرقمية كتطبيق الموبايل البنكي والصرافات الالية وماكينات الدفع الخاصة بفوري ليتمكن بذلك من الوصول الي اكبر عدد من العملاء وتلبية احتياجاتهم، وقام أيضا كأول بنك في مصر بإتاحة خدمة تقسيط الكاش للبطاقات الائتمانية من خلال الصراف الالي بشكل الي متكامل في اقل من دقائق دون الحاجة للتواصل مع ممثلي خدمة العملاء.

وعلى مستوى المعاملات الرقمية فقد وصل عدد معاملات التحويلات من خلال القنوات الرقمية المختلفة إلى ٩ ملايين معاملة بنهاية ٢٠٢٥ بإجمالي ٨,٥ مليار جنيه مقارنة بعام ٢٠٢٤ والتي بلغت فيها عدد المعاملات من خلال القنوات الرقمية ٦,٨ مليون معاملة، وقد عمل البنك أيضا على زيادة أعداد مستخدمي الخدمات الرقمية عن طريق اطلاق مجموعة من المسابقات لتشجيع استخدام العملاء حيث قام البنك خلال عام ٢٠٢٥ بتقديم الجوائز لأكثر من ٣٠ فائز من أعلي مستخدمي الخدمات الرقمية بالبنك، مما أدى إلى تسجيل نمو قياسي في عدد المشتركين بخدمة «انستاباي» ليصل إلى ٥٦ ألف مشترك بالإضافة إلى وصول مستخدمي المحفظة الاليكترونية -جيبي- إلى ٣٦ ألف مستخدم، ومستخدمي تطبيق الهاتف المحمول إلى ٣٥ ألف مستخدم. وعلي صعيد آخر دعم البنك تواجده بأحدث أجهزة الصراف الآلي حيث يعمل البنك الأن علي خطة إحلال وتجديد شبكة الصراف الالي بالكامل بنهاية العام الحالي وأتاح ايضا أجهزة الصراف التفاعلي (ITM) التي تتيح السحب النقدي بمبالغ كبيرة وتعمل لساعات ممتدة، تزامنا مع اطلاق خدمة التحويلات اللحظية عن طريق تطبيق الموبايل البنكي والتي تتيح التحويلات اللحظية بحدود كبيرة تصل إلى ٥ ملايين جنيه يوميا و٣٠ مليون جنيه شهريا.

وفي هذا الإطار، تم تنفيذ إجراءات لحظية من خلال مركز الاتصال الهاتفي لتلبية طلبات العملاء في نفس الوقت دون التوجه للفرع أو الرجوع الى الإدارات المختلفة لتنفيذ طلب العملاء، على سبيل المثال تعديل نسبة الحد الأدنى للدفع الشهري لبطاقة الائتمان الي ٥٪ او ١٠٠٪، وتنفيذ التقسيط بأشكاله المختلفة في نفس اللحظة، وربط الحساب ببطاقات الخصم المباشر، واصدار بطاقات اضافيه، واستبدال نقاط بطاقة الائتمان، وتعديل حد معاملات البطاقات.

وصرح الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ل EBank، قائلا: «نعمل على ترسيخ مرحلة جديدة من الابتكار المصرفي، حيث نضع بين يدي عملائنا حلولا رقمية وتمويلية فائقة السرعة تتسق مع رؤية الدولة للتحول الرقمي، من خلال بناء منظومة متكاملة تضمن الرفاهية المالية والأمان لعملائنا في كل لحظة، مع ضمان سهولة الوصول للخدمات عبر قنواتنا المختلفة."

وأضاف: «إن التزامنا في EBank يتجاوز مجرد مواكبة التكنولوجيا، بل يمتد لتطوير خدمات تمويلية ذكية تساعد العملاء على إدارة معاملاتهم لحظيا بأعلى مستويات المرونة. نحن فخورون بالنمو المحقق في قاعدة العملاء، ومستمرون في تقديم حلول ذكية تضع راحة العميل على رأس أولوياتنا وتدفع عجلة الشمول المالي في مصر."

برعاية البنك المركزي..

المصرف المتحد يشارك في المبادرة الوطنية «منحة علماء مصر» لدعم طلاب الجامعات المتميزين غير القادرين

انطلاقا من دوره المتنامي في الاستثمار في الانسان، كأحد أهم محركات التنمية المستدامة، اعلن المصرف المتحد عن مشاركته في مبادرة «منحة علماء مصر» برعاية البنك المركزي المصري، لدعم الطلاب المتميزين والغير قادرين. وذلك في خطوة تعكس التزامه الراسخ بفتح افاق جديدة وتحقيق العادلة التعليمية امام الطلاب المتميزين.

وتهدف المبادرة الوطنية « منحة علماء مصر» إلى توفير مظلة دعم متكاملة للطلاب المتفوقين غير القادرين، تشمل المساندة التعليمية والبرامج التدريبية وتنمية المهارات الشخصية والمهنية، بما يسهم في إعداد جيل مؤهل علميا وعمليا للانخراط في سوق العمل والمشاركة الفاعلة في عملية التنمية.

وتقدم المبادرة حزمة متكاملة من المزايا للطلاب المستفيدين، تشمل دعم المصروفات الدراسية، والمساندة المعيشية، وبرامج تطوير المهارات القيادية والابتكارية، بما يخلق بيئة تعليمية محفزة تساعد الطلاب على تحقيق أقصى إمكاناتهم العلمية.

هذا وتستهدف المبادرة عدد من التخصصات الحيوية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، من بينها الطب والهندسة وعلوم الحاسب والاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا والزراعة والتجارة والحقوق والفنون، بما يعزز فرص إعداد كوادر مؤهلة تسهم في دفع عجلة التنمية.

وفي هذا السياق، صرح طارق فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد - إن الاستثمار في التعليم هو احد اهم الاستثمارات الأكثر تأثيرا واستدامة في مستقبل المجتمعات. ومن هذا المنطلق يحرص المصرف المتحد على دعم المبادرات التعليمية والتي تفتح آفاق جديدة أمام الشباب المصري المتفوق، خاصة غير القادرين، لتمكينهم من تحقيق طموحاتهم العلمية والمهنية والمساهمة في بناء اقتصاد أكثر قوة وابتكار.

وأضاف أن مشاركة المصرف المتحد في هذه المبادرة الوطنية «منحة علماء مصر» تأتي ضمن رؤية شاملة لتعزيز دوره التنموي والمجتمعي، مشيرا إلى أن تمكين الشباب بالعلم والمهارات، يمثل احد الآليات لتعزيز مبادئ العدالة التعليمية، بما يتيح الفرصة أمام المزيد من الطلاب المتميزين لتحقيق أحلامهم والمشاركة في صياغة مستقبل مصر.

وأوضح فايد أن تمكين الشباب المتفوق علميا هو الطريق الأقصر لبناء قوي اقتصادية قائمة علي المعرفة والابتكار. فالاستثمار الأهم يأتي في العقول القادرة علي صناعة التغيير وقيادة مسيرة التنمية في مصر.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

المهندس محمد السيد علي رئيس مجلس إدارة الشركة:

«إنماء للتطوير والمقاولات» تنفذ مشروعاتها ذاتيا لضمان الجودة وسرعة الإنجاز

نشكر القيادة السياسية على الدعم الذي نلقاه في مشروع مدينة الأمل

نعيش طفرة عمرانية كبيرة بفضل توسع الدولة في المدن الجديدة

قال المهندس محمد السيد علي، رئيس مجلس إدارة شركة إنماء للتطوير والمقاولات، إن الشركة تعمل في السوق المصرية منذ نحو ١٥ عامًا، وتعتمد على نظام التنفيذ الذاتي الكامل لمشروعاتها، بما يضمن أعلى مستويات الجودة وسرعة الإنجاز والالتزام بمواعيد التسليم مؤكدًا أن هذا النموذج منح الشركة ميزة تنافسية قوية داخل قطاع التطوير العقاري.

وأضاف في حوار مع «عالم المال» أن السوق العقارية المصرية تشهد طفرة عمرانية كبيرة، مدعومة بتوسع الدولة في المدن الجديدة، وتسهيل الإجراءات الاستثمارية مشيرًا إلى أن أبرز التحديات الحالية تتمثل في الالتزام والمصداقية داخل السوق، بالإضافة إلى تأثير تقلبات سعر الصرف والتضخم، إلا أن العقار يظل الملاذ الآمن للاستثمار كما أعلن عن خطة توسعية للشركة تشمل مشروعات جديدة في القاهرة الجديدة ومدينة نصر و٦ أكتوبر بالإضافة إلى التوسع في بورسعيد، وإلى نص الحوار..

في البداية نود التعرف على «شركة إنماء للتطوير والمقاولات» ومدة عملها في السوق؟

شركة إنماء تعمل في السوق المصري منذ نحو ١٥ عامًا، ونشاطنا الأساسي هو التطوير العقاري إلى جانب امتلاك ذراع قوية في قطاع المقاولات ونحن نعتمد بشكل كبير على التنفيذ الذاتي لكل مشروعاتنا، وهو ما يمنحنا ميزة التحكم الكامل في الجودة وسرعة التنفيذ فضلًا عن الالتزام بمواعيد التسليم لأن تنفيذ المشروع يتم داخل الشركة وفق معايير دقيقة.

وما أبرز مشروعات الشركة خلال هذه الفترة؟

كانت البداية من مدينة بورسعيد وهي تمثل لنا الأصل والبداية ونعتز بها كثيرًا ونفذنا بها عددًا من المشروعات سواء كمقاول أو كمطور عقاري، بعد ذلك توسعنا إلى القاهرة حيث نفذنا مشروعات في القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس مع بنك مصر، من بينها مجمعات سكنية بالتعاون مع بنك مصر، وحاليًا نشارك في مشروع تطوير مدينة الأمل، بالتعاون مع محافظة القاهرة وهو أحد المشروعات المهمة في حي شرق مدينة نصر بمنطقة عزبة الهجانة سابقًا والتي تشهد حاليًا طفرة تطوير كبيرة ضمن خطة الدولة.

وكيف تقيمون التعاون مع الجهات الحكومية في مشروع مدينة الأمل؟

نلمس دعمًا كبيرًا من الدولة في هذا المشروع، وأود توجيه الشكر للقيادة السياسية على هذا الدعم وكذلك للدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة، والدكتورة منى البطراوي نائب المحافظ للمنطقة الشرقية لما يقدمونه من تسهيلات ودعم مستمر وهو ما يساعدنا على إنجاز العمل بكفاءة.

هناك آراء ترى أن قانون التمويل العقاري لم يُحدث التأثير المتوقع.. كيف ترون ذلك؟

قانون التمويل العقاري له ضوابط وشروط لكن الدولة تحاول باستمرار تقديم تسهيلات لتوسيع قاعدة المستفيدين والمبادرات الحالية، خاصة ذات الفائدة المنخفضة ساهمت في دعم شريحة كبيرة من المواطنين ومساعدتهم على التملك، خصوصًا في ظل ارتفاع الأسعار وبالتأكيد هناك تحديات مثل اشتراط تسجيل العقارات لكن الدولة تتعامل مع هذه المعوقات وتعمل على تيسير الإجراءات بشكل مستمر.

ما أبرز التحديات التي تواجه سوق التطوير العقارية حاليًا؟

أهم عنوان في السوق الآن هو الالتزام والمصداقية فالسوق المصري أصبح شديد التنافسية مع زيادة عدد الشركات وحجم المشروعات، لذلك أي شركة ترغب في الاستمرار يجب أن تلتزم بالجودة ومواعيد التسليم والبرامج الزمنية فالعميل هو رأس مال الشركة والحفاظ على ثقته هو أساس النجاح للأسف بعض الشركات تعثرت بسبب عدم الالتزام سواء في التنفيذ أو توجيه إيرادات المبيعات لصالح المشروع.

في ظل التوسع العمراني والمدن الجديدة.. أين توجد إنماء؟

الطفرة العمرانية التي شهدتها مصر خلال آخر ١٠ إلى ١٥ سنة تعكس قوة المناخ الاستثماري فنحن لدينا، مشروعات في القاهرة الجديدة ومدينة نصر ونسعى للتوسع في مدينة ٦ أكتوبر خلال الفترة المقبلة وهذه التوسعات جاءت نتيجة التسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في القطاع العقاري.

هل أسهم نظام الشباك الواحد في تسهيل الإجراءات؟

بالتأكيد هناك تطور كبير مقارنة بالسنوات الماضية الإجراءات الحكومية أصبحت أسهل وأسرع سواء في التراخيص أو الأوراق الخاصة بالبناء، وهو ما ينعكس إيجابيًا على سرعة تنفيذ المشروعات.

كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على قطاع المقاولات؟

تحريك سعر الصرف يؤثر بشكل مباشر على أسعار مواد البناء مثل الحديد والأسمنت والكهرباء، لذلك نعتمد على خطط مرنة منها تقسيم المشروع إلى مراحل تسويقية بحيث يتم تعديل الأسعار وفقًا لتكلفة التنفيذ في كل مرحلة، ووجود دراسات مسبقة وخطط بديلة يساعد الشركات على التعامل مع هذه التغيرات.

وما تأثير التضخم على السوق العقارية؟

رغم التضخم الطلب على العقار في مصر مستمر في الزيادة نتيجة النمو السكاني فالسوق قادر على استيعاب المزيد من المشروعات، بل ويحتاج إليها لأن العقار يظل استثمارًا آمنًا ونطلق عليه دائمًا الصديق الوفي لأنه يحافظ على القيمة بل ويزيدها مع الوقت.

كيف تؤثر التوترات الاقليمية على السوق العقارية في مصر؟

رغم التوترات في المنطقة تظل مصر تتمتع بنعمة الأمن والاستقرار وهو ما يجعلها وجهة مفضلة للاستثمار خاصة من الأشقاء العرب خاصة أن هناك اهتمام متزايد بالاستثمار العقاري في مصر باعتباره ملاذا آمنًا وهو أمر إيجابي للسوق.

ما خطط الشركة خلال الفترة المقبلة؟

لدينا خطة توسعية تبدأ من العام الحالي تشمل إطلاق مشروعات جديدة في القاهرة خاصة في مدينة نصر والقاهرة الجديدة بالإضافة إلى التوسع في ٦ أكتوبر، كما نعتزم تنفيذ مشروعات سكنية جديدة في بورسعيد، نظرًا لارتباطنا الكبير بها وحرصنا على الاستمرار في تنميتها إلى جانب توسعاتنا في القاهرة.

تحت مظلة دعم الثقافة وإحياء الفنون

هايد بارك العقارية للتطوير وRMC Worldwide Partnersg تطلقان مبادرة «الفن للجميع» بالجامعة الأمريكية

أعلنت شركة هايد بارك العقارية للتطوير، إحدى أبرز الشركات الرائدة في تطوير المجتمعات المتكاملة في مصر، عن إطلاق مبادرة «الفن للجميع» بالتعاون مع شركة RMC World Wide Partners ، في خطوة تعكس التزامها المتواصل بدعم المشهدين الثقافي والفني وتعزيز حضور الفن في الحياة اليومية للمجتمع، حيث تحرص هايد بارك على الاستثمار في بناء وتنمية الإنسان والمجتمع. وتتضمن المبادرة، التي تقام فعالياتها في الجامعة الأمريكية بالتحرير، برنامجا متنوعا من الحفلات والعروض الفنية والمسرحية التي تم اختيارها بعناية لتلائم مختلف الفئات والأذواق. ومن المقرر أن تنطلق أولى هذه الفعاليات بحفل الفنان مدحت صالح يوم ٢٤ أبريل، ليكون بداية لسلسلة من الفعاليات الفنية والموسيقية والمسرحية التي تنظم على نحو شهري لتقديم تجربة ثقافية ثرية ومتكاملة.

وتهدف مبادرة «الفن للجميع» إلى إحياء الفنون الرفيعة وإعادة دمج الترفيه الثقافي في الحياة اليومية، بما يسهم في خلق تجربة فنية أكثر قربا وتأثيرا لدى الجمهور. كما تأتي هذه المبادرة في إطار دعم الجهود الدولة الرامية إلى إحياء وتعزيز الهوية المصرية، من خلال تقديم أنشطة وتجارب ثقافية وفنية تسهم في تنمية التقدير الفني وإثراء الحياة الثقافية للمجتمع.

تعليقا على ذلك، قالت الاستاذة هالة عبد الودود، رئيس القطاع التنفيذي للعلاقات الخارجية والاتصال والمسؤولية المجتمعية بهايد بارك العقارية للتطوير: « تظل مصر هي القوة الناعمة الرائدة في مجالات الثقافة والفنون عبر التاريخ، وهو ما يعكس عمق إرثها الحضاري وقدرتها المستمرة على التأثير في الوعي الإبداعي محليا وإقليميا. ومن هذا المنطلق، نحرص في هايد بارك على دعم هذا الإرث وتعزيزه من خلال مبادرات تهدف إلى إتاحة الفرصة للجمهور للتفاعل مع الفنون المصرية والاستماد لتاريخها العريق، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو تعظيم دور الثقافة في بناء الإنسان وتعزيز الهوية.»

وأضافت هالة عبد الودود: «نرى في الفنون وسيلة إنسانية قادرة على إحداث تأثير عميق في الوعي المجتمعي، وليس فقط كأداة للترفيه ومن خلال مبادرة «الفن للجميع»، نسعى إلى تقديم تجربة تعزز هذا البعد الإنساني، وتسهم في ترسيخ الهوية المصرية.»

وصرح أحمد عبيد، المؤسس والعضو المنتدب ل RMC World Wide Partners: سعدنا للغاية مشاركة أحد أبرز مطوري المنطقة في مبادرتنا الجديدة. مع دعم هايد بارك المتواصل للفنون والثقافة، نحن على ثقة من الأثر الكبير الذي سيتركه مبادرة «الفن للجميع» في هذا القطاع، ونقدر رؤية هايد بارك ودعمها الكبير للمبادرة في السنوات القادمة لزيادة واحياء الفنون بجميع اشكالها، لا يدرك أهمية دعم قطاع الترفيه والثقافة المصري إلا كبار الكيانات.»

مدينة مصر تعلن إطلاق «Night DrN r Day» أول مجمع تجاري متكامل داخل مشروع سراي

أعلنت شركة مدينة مصر (كود البورصة المصرية MASR.CA)، عن إطلاق مشروعها الجديد Day 2 Night (D2N)، والذي يعتبر أول مجمع تجاري متكامل تطوره الشركة داخل مشروع سراي، في خطوة تمثل محطة مهمة ضمن استراتيجيتها لتعزيز العروض التجارية وتطوير بيئة الأعمال داخل المشروع، وتقديم مجتمعات عمرانية متكاملة توفر خدمات تجارية ومهنية متطورة تلبي احتياجات السكان ورواد الأعمال. يتمتع مشروع Day 2 Night (D2N) بموقع استراتيجي داخل منطقة الأعمال Sarai Business District في مشروع سراي، ويمتد على مساحة 21,720 متر مربع. ويحظى المشروع بواجهة مباشرة على محور الأمل، مما يضمن سهولة الوصول، ويعزز من جاذبيته كوجهة تجارية حيوية داخل المشروع تقدم مزيج متكامل يجمع بين أنشطة الأعمال ونمط الحياة العصري.

وتم تصميم Day 2 Night (D2N) ليكون وجهة متكاملة تجمع بين مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية والإدارية في مكان واحد، حيث يضم مكاتب ادارية، ووحدات تجارية إلى جانب مطاعم وكافيهات متنوعة ، بالإضافة إلى مرافق للصحة واللياقة البدنية وعيادات طبية، بما يساهم في خلق بيئة ديناميكية تخدم مختلف الفئات من أصحاب الأنشطة التجارية ورواد الأعمال والسكان والزوار. ويوفر المشروع مساحات متنوعة من الوحدات تلبي احتياجات مختلف الأنشطة، حيث تبدأ مساحات العيادات من 42 مترا مربعا وتصل إلى 217 مترا مربعا، فيما تتراوح مساحات الوحدات التجارية بين 44 و300 متر مربع، بينما تبدأ مساحات المكاتب الإدارية من 46 مترا مربعا وتصل إلى 252 مترا مربعا.

وتعليقا على ذلك صرح عبد الله سلام، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر، قائلا: «يمثل إطلاق مشروع Day 2 Night (D2N)) خطوة استراتيجية جديدة في مسيرة شركة مدينة مصر نحو تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ترتكز على تنويع الخدمات وتعزيز بيئة الأعمال. نسعى من خلال هذا المشروع إلى تقديم تجربة تجارية ومهنية متكاملة داخل مشروع سراي، بما يلبي تطلعات العملاء ويواكب متطلبات السوق المتامية، مع التركيز على خلق قيمة مستدامة لكافة الأطراف». وأضاف: «نحرص في شركة مدينة مصر على تطوير مشروعات تدعم التحول نحو مجتمعات متعددة الاستخدامات، حيث لم يعد العميل يبحث فقط عن وحدة تقليدية، بل عن تجربة متكاملة تجمع بين العمل والحياة والخدمات في مكان واحد. ويأتي مشروع Day 2 Night (D2N)) ليعكس هذا التوجه من خلال تقديم بيئة أعمال عصرية مدعومة ببنية تحتية متطورة وموقع استراتيجي يواكب خطط التنمية العمرانية في شرق القاهرة».

منار مختار

تسليط الضوء على استراتيجيات دخول الأسواق وتطوير مشروعات عمرانية متكاملة

ماونتن فيو السعودية تشارك نخبة المطورين والمؤسسات المالية في منتدى العمرة والزيارة 2026

شاركت شركة ماونتن فيو السعودية في فعاليات منتدى العمرة والزيارة ٢٠٢٦، الذي أقيم في مركز الملك سلمان الدولي للمؤتمرات في المدينة المنورة، بمشاركة نخبة محدودة من كبار المطورين الدوليين والجهات الحكومية والمؤسسات المالية. وتعد ماونتن فيو المطور العقاري المصري الوحيد ضمن هذه القائمة المحدودة، ما يعكس ثقة الأسواق الإقليمية في خبراتها وقدرتها على نقل نماذج تطوير عمراني متكاملة إلى أسواق جديدة مع احترام الخصوصية الثقافية والروحية لكل مدينة.

مثل الشركة في المنتدى المهندس أحمد راشد، الرئيس التنفيذي لماونتن فيو في المملكة العربية السعودية، حيث شارك في جلسة نقاشية مغلقة بعنوان «آليات واستراتيجيات دخول الأسواق والبناء والتطوير»، إلى جانب نخبة من المطورين والجهات الحكومية والمؤسسات المالية، لمناقشة آليات دخول الأسواق وتطوير المشروعات العمرانية المتكاملة. كما شارك كمتحدث في جلسة بعنوان «تعزيز مكانة المدينة المنورة في المشهد العالمي للتنمية»، والتي تناولت دور الاستثمار طويل الأجل والتخطيط الحكومي في دعم التنمية العمرانية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠.

كما تعمل ماونتن فيو على نقل خبراتها في تطوير المجتمعات العمرانية المتكاملة إلى السوق السعودي، من خلال تطبيق نماذج قائمة على جودة الحياة والاستدامة، مع تكييف هذه الخبرات بما يتماشى مع الخصوصية الثقافية والروحية لكل مدينة. وتعد الشراكة مع الجهات الحكومية عاملا رئيسيا في تطوير المدن ذات الطابع الخاص، حيث يرتبط نجاح المشروعات في أسواق مثل المدينة المنورة بالعمل ضمن إطار تنظيمي واضح ورؤية تنموية متكاملة تقودها الدولة.

50 % من الصناعات المكملة تتأثر بسياسات الترشيد

ضغوط التكلفة والتباطؤ المرحلي يعيدان رسم خريطة سوق العقارات في مصر

قال محمد خطاب، الخبير العقاري والمخطط الاستراتيجي، إن أي توجه نحو ترشيد استهلاك الطاقة سيؤثر بشكل عام على الاقتصاد، وخاصة على القطاع العقاري، باعتبار أن مصر دولة تعتمد على أنشطة مسائية ذات عوائد مرتفعة قد تصل إلى ٥٠٪ في بعض الصناعات المكملة للسوق العقارية، وهو ما قد يترتب عليه حالة من الانكماش في السوق ككل، وسيطرة حالة من الهدوء النسبي على عمليات تداول الوحدات، إلى جانب تباطؤ معدلات نمو بعض الأنشطة البيعية المرتبطة بالفترة المسائية.

وأضاف أننا بحاجة إلى مزيد من التخطيط لتجاوز الأزمة، أو فرض رسوم على الأنشطة الأعلى استهلاكًا للطاقة بدلا من تعطيلها أو إغلاقها مبكرًا، خاصة في ظل استمرار حالة انعدام الرؤية وإطالة أمد الحرب وما يتبعها من تداعيات اقتصادية عالمية ومحلية مُكلفة.

محمد خطاب:

فرض رسوم على الأنشطة كثيفة الاستهلاك أفضل من الإغلاق المبكر

من جهته قال وائل القط، رئيس مجلس إدارة شركة VER للتطوير العقاري، إن الحكومة تبذل قصارى جهدها للعبور من هذه المرحلة بسلام، وأن ما تتبعه مصر من سياسات ترشيد والبحث عن بدائل هو توجه عالمي، لا سيما في ظل طول أمد الحرب وإغلاق مضيق هرمز وما ترتب عليه من تعطل سلاسل الإمداد وخنق شبه كلي لأنشطة الطاقة.

وأوضح أن هناك محاولات من جانب المطورين لاتباع سياسات تتناسب مع المرحلة، من خلال تسريع وتيرة التنفيذ والاعتماد على التمويل الذاتي للمشروعات، تجنبًا لزيادات مفاجئة أو حالة من عدم الاستقرار.

وتعليقًا على الهدنة، أوضح أن تداعيات الحروب العالمية تؤثر على القطاع العقاري في الأمد الطويل، وليست حساسة بشكل لحظي، كما ترتبط تأثيرات الشركات والمطورين بحجم محافظهم المالية وحجم المشروعات قيد التنفيذ. وأشار إلى وجود تحول استراتيجي داخل الشركة نحو تطوير مشروعات تعتمد على التشغيل الفعلي وخلق قيمة استثمارية مستدامة، مع استهداف الجيل الجديد من المشروعات التجارية والإدارية والطبية التي تركز على تعظيم العائد الحقيقي للمستثمرين، وليس فقط تحقيق المبيعات.

وأكد أن نجاح أي مشروع عقاري لا يُقاس فقط بنسبة المبيعات، بل بقدرته على تحقيق تشغيل فعلي مستدام يضمن عوائد حقيقية، مطالبًا المطورين بضرورة توخي الحذر وإجراء دراسات سوقية دقيقة.

ولفت إلى أن مصر تعد من أكثر المناطق الواعدة، خاصة في شرق القاهرة، في ظل النمو المتسارع في الكثافة السكانية وامتداد العمران نحو مناطق مثل نيو هليوبوليس، ما يعزز من فرص نجاح المشروعات التجارية والخدمية بها، من خلال تقديم نموذج متكامل يخدم شريحة واسعة من المستخدمين النهائيين والمستثمرين وفق احتياجات السوق الفعلية، مع التركيز على خلق حركة تشغيلية مستمرة داخل المشروعات.

كما أشار إلى أن الشركات تقدم أنظمة سداد مرنة تبدأ من ١٠٪ مقدم، وفترات سداد تصل إلى ١٠٠ شهر، بما يعزز من جاذبية المشروعات كفرص استثمارية مدروسة، مؤكدًا أن النموذج المثالي للمنتج العقاري يقوم على تقديم منتجات تعتمد على الابتكار والتشغيل الاحترافي، مع وجود خطة واضحة للنمو خلال السنوات الخمس المقبلة.

من جانبه، قال الدكتور ياسر عاصم، المهندس الاستشاري والخبير العقاري، إنه في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، تتعرض الاقتصادات الناشئة، وفي مقدمتها مصر، لضغوط غير مباشرة نتيجة ارتفاع تكلفة الطاقة، واضطراب سلاسل الإمداد، وزيادة تكلفة التمويل. وأوضح أن هذه العوامل تنعكس بشكل مباشر على القطاعات كثيفة الاعتماد على المواد المستوردة والتمويل، وعلى رأسها قطاعا التطوير العقاري والمقاولات، سواء من حيث تكلفة التنفيذ أو إدارة التدفقات النقدية.

وائل القط:

المطورون يتجهون للتنفيذ السريع والتمويل الذاتي تحسبًا لتقلبات السوق

وأضاف أن قرار الحكومة بترشيد الإنفاق العام يأتي كإجراء احترازي يعكس توجهًا نحو تعزيز الانضباط المالي والحفاظ على استقرار المؤشرات الكلية، ورغم ما قد يترتب عليه من تباطؤ نسبي في بعض أوجه الإنفاق، فإنه يبعث برسائل إيجابية للمؤسسات التمويلية والأسواق بشأن جدية إدارة المالية العامة في ظل ظروف استثنائية.

وأشار إلى أن فاعلية هذا التوجه تتطلب استكماله بحزمة من الإجراءات الداعمة، أبرزها تسريع صرف مستحقات شركات المقاولات، وتطبيق آليات مرنة لإعادة تسعير العقود بما يعكس التغيرات الفعلية في التكلفة، إلى جانب وضع أولويات واضحة ومعلنة للمشروعات الجارية، بما يضمن استمرارية المشروعات ذات الأثر الاقتصادي المباشر، وتقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.

وتوقع أن تشهد السوق خلال الفترة المقبلة تباطؤًا انتقائيًا، مع إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، واستمرار الطلب العقاري باعتبارهم أداة للتحوط ضد التضخم، ولكن بوتيرة أكثر تحفظا وانتقائية.

واختتم بالقول إن المرحلة الحالية تفرض إدارة دقيقة للتوازن بين ضبط الإنفاق العام والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي، وهو ما يتطلب تنسيقًا وثيقًا بين السياسات المالية والتنفيذية لضمان عبور هذه المرحلة بأقل تكلفة ممكنة على الاقتصاد الحقيقي.

منار مختار

شركة إنماء للتطوير والمقاولات

م/ محمد السيد علي

ENMAA

تمتلك الشركة خبرات كبيرة في قطاعات التطوير العقاري
وإنشاء المشروعات السكنية والتجارية
حيث نجحت الشركة بالتوغل في السوق المصرية
لتتعامل مع الشركات والهيئات الضخمة
محافظة القاهرة - بنك مصر - الهيئة العربية للتصنيع.. وغيرها.

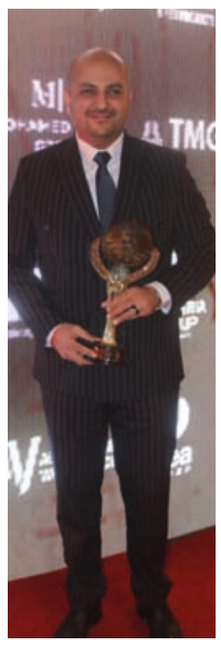

نجحت الشركة في خلال سنوات قليلة أن ترسم ملامح جديدة
لأنماط الحياة العصرية الراقية من خلال التركيز علي تميز التصميم وجودة البناء
وتسليم المشاريع في المواعيد المحددة .

القاهرة: مصر الجديدة - ٧. شارع عبد العزيز فهمي - ميدان سانت فاتيما

enmaaeg.com